وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحيى فارس – المدية



كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

محاضرات في تاريخ الحركة الوطنية

1919 – 1954

قدمت للسّنة الثالثة ليسانس تاريخ عام

إعداد: د. رشيد ولد بوسيافة

السنة الجامعية 1441هـ/1442هـ – 2021م/2022م

مقدمة:

نتناول في سلسلة محاضرات تاريخ الحركة الوطنية مرحلة حاسمة في تاريخ الجزائر المعاصر تمتد من سنة 1919 إلى غاية اندلاع ثورة التحرير سنة 1954. فخلال هذه المرحلة تمايزت تيارات الحركة الوطنية وتباينت أفكارها وقناعاتها السياسية وطرق تعاملها مع الاستعمار، ورؤاها النضالية لتغيير واقع الشعب الجزائري الذي كان يواجه وضعا صعبا في كل مجالات الحياة.

هدفنا من هذا العرض الموجز لأهم تيارات الحركة الوطنية واتجاهاتها السياسية وأهم الأحداث هو توضيح الصّورة لدى طالب تخصص التاريخ، وتمكينه من مفاتيح فهم هذه المرحلة التاريخية ومعرفة الشّخصيات التاريخية التي خطت بنضالها صفحات مشرقة من تاريخ الجزائر الحافل بالتّضحيات ما مهّد للمعركة الفاصلة مع الاستعمار بداية من نوفمبر 1954.

لقد التزمنا أثناء عرضنا قواعد البحث العلمي الموضوعي، مركّزين على جهود كلّ التيارات حتى تلك التي دفعتها الظّروف التّاريخية المعروفة إلى المطالبة بالاندماج والتّجنيس ليس حبا في فرنسا، ولكن سعيا منها لتغيير أوضاع الجزائريين إلى الأحسن حسب اجتهادها، مع تسجيل أنّ القناعات السّياسية لم تكن ثابتة بل كانت في تغيّر مستمر، ولا أدلّ على ذلك من المسار السّياسي لفرحات عبّاس الذي بدأ اندماجيا وانتهى ثوريا، بل إنّ مصالي الحاج نفسه غير قناعاته السّياسية في ظرف وجيز، حين عارض الانتخابات سنة 1946 ورفع شعار "من انتخب فقد كفر"، ثم سرعان ما غيّر موقفُه وأصبح من أنصار المشاركة في الانتخابات، وأطلق حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية وشارك في الانتخابات اللّاحقة.

من هذا المنطلق حاولنا قدر الإمكان إنصاف التّيارات السّياسية بعيدا عن الاصطفاف السّياسي أو الإيديولوجي، فليس الهدف هو إقناع الطّالب باتّجاه سياسي معين، ولكن الهدف هو تمكينه من استيعاب تاريخ الحركة الوطنية بكل تياراتها، وتزويده بالأدوات العلمية التي تمكنه من بناء معرفة

تاريخية من مصادرها الأساسية، بعيدا عن المشاحنات الأيديولوجية التي غالبا تضيّع الحقيقة التّاريخية.

المحاضرة الأولى

نشاط الحركة الوطنية قبل الحرب العالمية الثانية

تمهيد:

شهدت العقود التي سبقت الحرب العالمية الثّانية تطورات كبيرة على صعيد النّضال الوطني، فقد انبعثت الحركة الوطنية، واتّضحت معالمُها مع نهاية الحرب العالمية الأولى، مستفيدة من عمل كبير قام به عدد من المصلحين والأعيان والعلماء والنّخبة، وخلال العقدين المواليين للحرب العالمية الأولى، تباينت أفكار تيارات الحركة الوطنية وإنْ تقاطعت بعض مطالبها. ولم تندلع الحرب العالمية الثّانية إلا والجزائر تعجّ بالتّيارات والأحزاب والجمعيات التي تختلف في التّوجهات الإيديولوجية، لكنّها تتفق في ضرورة تحسين أوضاع الشّعب الجزائري الذي يرزح تحت المحتل.

1 – تيارات الحركة الوطنية:

1 – 1 حركة الأمير خالد:

اهتم الأمير خالد منذ نشأته بالقضية الوطنية، ولم يمنعه التحاقُه بكلية سان سير "Saint syr" وتخرّجه منها برتبة ضابط سنة 1897 من التّخلي عن أفكاره المرتبطة بتراث جدّه الأمير عبد القادر، الذي قاد أول وأعنف وأطول مقاومة مسلّحة ضد الاحتلال الفرنسي. وكان الأمير خالد ميالا للتمرّد والرّفض منذ ريعان شبابه، فقد رفض ارتداء الزّي الفرنسي الموحّد في الجزائر، وبصق على العلم الفرنسي، وأظهر تعلّقه بالقيم الثّقافية والدّينية للإسلام[1]

[1] Djeghloul Abdelkader, **Elements d'histoire culturelle algerienne**. Enal, Alger, 1984, P210.

كانت الفكرة الأساسية التي دافع عنها الأمير خالد منذ استقالته من الجيش الفرنسي سنة 1913، هي محاولة بناء مجتمع جزائري جديد، بالاستفادة من عناصر الحداثة الأوروبية، مع الاحتفاظ بالخصوصيات الحضارية من لغة عربية، ودين إسلامي، وتقاليد وقيم محافظة.

على الرّغم من الانسجام الأولي مع حركة الشبان الجزائريين التي كانت تطالب بإعطاء الجنسية الفرنسية للجزائريين، وتمثيل المثقفين في البرلمان، إلّا أنّ الأمير خالد ابتعد عنهم بأفكار أخرى، وأصبح يُطالب بالحقوق السّياسية للجزائريين، واستمات في الدّفاع عن الأحوال الشّخصية الإسلامية للجزائريين، ورفض بذلك فكرة التّجنيس، وبحلول عام 1919 انفصل عنهم نهائيا واستقلّ بتوجّهه الإصلاحي.[1]

لقد رفض الأمير خالد شرط التّنازل عن الأحوال الشّخصية الإسلامية للاستفادة من قانون التّجنيس، وقال "إنّه حلمٌ أن نسأل الفرنسيين تغيير شرطهم، لأنّه أولا شرط لا تريده الجماهير، وثانيا أنّ فرنسا نفسها لن تصدر أبدا قرارا بالتّجنيس الجماعي، لأنّها تخشى أن ترى الكولون تحت رحمة خمسة ملايين جزائري"[2]

في انتخابات 1919، زرع الأمير خالد أولى بذور الوطنية، حين تحدّث في الحملة الانتخابية عن بطولة جدّه الأمير عبد القادر، وواجه الاندماجيين وشكّل تهديدا مباشرا للأعيان الذين كانوا يحتكرون تمثيل الجزائريين في المجالس النّيابية، ولأجل ذلك اتُّهم بالتّعصب الإسلامي، ومعاداة فرنسا. ورغم إلغاء فوز الأمير خالد في الانتخابات بحجة مولده في دمشق، إلا أنه خرج منتصرا بسحق خصومه الاندماجيين، وبحلول عام 1920 توسّعت شعبية الرجل وازدادت شهرته، وبات الكتلة السياسية الأقوى.

وعلى الرّغم من نفيه سنة 1923، إلا أن الأمير خالد واصل العمل من مصر ثم من فرنسا، مدافعا عن قضية الشّعب الجزائري، بينما استمر أتباعه بحمل أفكاره وكانوا ضمن طلائع نجم شمال أفريقيا.

---

[1] انظر: غانم بودن، **مساهمة الأمير خالد في بناء الحياة السياسية في الجزائر (1919 – 1924)**، قضايا رؤى تاريخية، ع 3، 2016، ص 98.

[2] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية، (1900 – 1930)، 1992**، ط 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج 2، ص 362.

1 – 2 نجم شمال أفريقيا:

إنّ السّياق التّاريخي يضعنا أمام حقيقة ثابتة، أنّ نجم شمال إفريقيا هو ثمرة لجهود الأمير خالد في بعث الروح الوطنية، وأنّ البذرة التي غرسها هذا الأخير سنة 1919 قد نبتت وأتت أُكلها سنة 1926، مع تسجيل أنّ الأمير خالد كان قريبا من النّخبة من حيث ثقافته وتعليمه وخطاباته الرّسمية، إلا أنّه اختلف معهم في موضوع الاندماج والتجنيس.

ونظرا للتّضييق على الأفكار الوطنية، فقد اعتبرت فرنسا ذاتها جنّة للوطنيين في الفترة بين 1919 و1925. وبعد نفي الأمير خالد رحّب به أتباعُه في فرنسا حيث بقي بعض الوقت، وكان أول اجتماع تحقّق هو انعقاد مؤتمر الشمال إفريقيين في ديسمبر 1924، ويعد هذا الأخير النواة التي تشكل منها نجم شمال أفريقيا.[1]

ففي مارس 1926 نشأ حزب نجم شمال إفريقيا على يد مجموعة الشمال أفريقيين وأغلبهم جزائريون، وأُعلن الأمير خالد رئيسا شرفيا له، ومع الوقت انسحب التونسيين والمغاربة وأصبح حزبا جزائريا، لكنّ اتصال النّجم بالوطن كان محدودا قبل 1930، وانحصرت نشاطاته في المنشورات والصّحافة والمؤتمرات ومن أبرز قادته، محمد جفال، وحاج علي عبد القادر، ومصالي الحاج، وأحمد بلغول، ومحمد بن الأكحل، وعمار إيماش[2].

ساهمت جريدة الإقدام في إيصال أفكار النّجم إلى الجماهير، حيث أعاد النّجم إصدارها بعد أن توقفت عقب نفي مؤسسها الأمير خالد، وقد صدرت باسم "الإقدام الباريسي" "L'Ikdam de paris"، لكن الإدارة الفرنسية أوقفتها في 1 فيفري 1927، فتم تعويضها بجريدة "الإقدام الشمالي أفريقي" " L'ikdam nord-africaine". وعموما؛ كانت مطالب الحزب تتمحور حول النقاط التالية:

- الاستقلال الكامل للجزائر.
- جلاء الجيش الفرنسي.
- إنشاء جيش وطني.

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية، (1900 – 1930)**، ص 372.

[2] **المرجع نفسه**، ص 373.

- مصادرة الأملاك الإقطاعية للكولون.
- احترام الممتلكات الصغيرة والمتوسطة للفرنسيين.
- إرجاع الأراضي والغابات التي استولت عليها الدولة الفرنسية.
- الإلغاء الفوري لقانون الأهالي.
- حرية الصحافة والاجتماع، ومنح الحقوق السياسية للجزائريين.

رغم حلّ الحزب، إلا أنّ مصالي الحاج استمر في النّشاط، وقد حضر تجمّع الحركة الشّيوعية العالمية الذي انعقد في موسكو 1930. وأصدر أعضاء النّجم جريدة الأمة سنة 1930، ومديرها مصالي الحاج، وعرفت انتشارا كبيرا حتى أنها كانت أحد مصادر تمويل الحزب من خلال المبيعات ورواجها بين التجار. كما أطلقوا حزبا بديلا اسمه "نجم شمال إفريقيا المجيد" وبعد أن عاقبهم القضاء الفرنسي بتهمة إطلاق منظمة تم حظرها، أسسوا حزب الشّعب سنة في 11 مارس 1937. ولم تندلع الحرب العالمية الثانية إلا وأنصار فكرة الاستقلال التي ظهرت مع نجم شمال أفريقيا، يتوزّعون على الجزائر كلها، فقد أقبل الناس على خطابات مصالي الحاج واقتنعوا بطرحه الجريء.

1 – 3 فدرالية المسلمين الجزائريين المنتخبين"الليبراليين":

أطلق عليه شيخ المؤرخين الجزائريين أبو القاسم سعد الله الحزب الليبرالي، وهو امتداد لجماعة النّخبة التي اختلفت مع الأمير خالد سنة 1919، ودخلت معه في سجالات سياسية وانتخابية، وتأسّس في 11 سبتمبر 1927[1]، فإلى غاية هذا التاريخ لم يكن هناك حزب سياسي يمثل الليبراليين والاندماجيين، وإنما كتلة فضفاضة تُسمى النّخبة. وكان أعضاء هذا الحزب ينادون بالاندماج التّام مع فرنسا والتّجنيس، ولم تكن القضية الدّينية تمثّل أمرًا مهمًا لهم. فقد نادوا بالاندماج والمساواة التّامة مع الفرنسيين وطالبوا بالتّعليم الفرنسي، لذلك لم يكن هذا الحزب يتمتّع بالشّعبية والقبول من قبل الجزائريين، إذ خسر المنتمون إلى النخبة تقريبا كل الانتخابات التي شاركوا فيها منذ سنة 1919، وهذا ما يفسر إطلاق اسم المستضعفين على

[1] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية، (1900 – 1930)**، ص 351.

أنفسهم، وكانوا ينشرون مقالات في جريدة "التّقدم" التي يصدرها ابن التهامي[1]، كما أسسوا جريدة اسمها "La Voix des Humbles" أي صوت المستضعفين.

وعاد هؤلاء إلى المجالس بعد نفي الأمير خالد سنة 1923 باعتباره خصمهم التّقليدي. ومن أبرز رموز هذا التّيار الدكتور ابن التّهامي، وبلحاج، والزناتي، والفاسي، وطاهرات، والليشاني، وفرحات عباس، والدّكتور ابن جلول، وهذان الأخيران لم يكن تأثيرهما كبيرا خلال العشرينيات لكنهما لعبا أدوارًا مهمّة خلال العقود الموالية[2].

ويمكن تلخيص البرنامج السّياسي لليبراليين في النّقاط التالية:

- احترام الحضارة الإسلامية.
- التّخلي عن نظرية الامتياز العنصري.
- المساواة في الحقوق السّياسية.
- تحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع حديث.
- أن الجزائريين بشكل عام يطمحون إلى وضع أنفسهم في المدارس الأوربية دون أن يفقدوا حضارتهم الخاصة.

لكن هذا البرنامج أصبح مع الوقت إطارا نظريا فقط، فقد رضي اللّيبراليون ببرنامج عملي يحقّق التّعليم على الطّريقة الأوروبية والأمن والعدالة الاجتماعية.[3]

لقد ناضل رموز هذا الحزب مطوّلا لانتزاع حقوق سياسية للجزائريين، وحاولوا إنهاء التّناقض الموجود بين الجزائريين والأوربيين، ولم تكن الفكرة الوطنية الجزائرية ضمن أدبياتهم، ولم يطالبوا بالانفصال عن فرنسا، وحتى مطالب المساواة التي نادوا وناضلوا من أجلها لم يتحقق منها شيء، لذلك انهارت صورتهم بين الجزائريين وتراجع تأثيرهم في المجتمع. ومع ذلك، فإنّ هذا الخط السياسي استأنفه كل من فرحات عباس والدكتور بن جلول خلال الثّلاثينيات الذين أعادا تنشيط الطّرح الاندماجي خاصة بعد صدور كتاب الشّاب الجزائري.

---

[1] تخلط الكثير من الكتابات التاريخية في اسم ابن التهامي، وأحيانا يذكر اسم ابن تامي على أنه شخص آخر.

[2] أبو القاسم سعد الله، **مرجع سابق**، ص 353.

[3] **نفس المرجع**، ص 355.

المحاضرة الثانية

1 – 4 جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

1 – 4 – 1 بدايات الحركة الإصلاحية:

تعدّ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عصب الاتّجاه الإصلاحي في الحركة الوطنية، الذي ركز على إعداد جيل من الجزائريين، ملتزم بثوابته الوطنية، ومنفصل وجدانيا عن فرنسا، ومؤهلٌ لخوض معركة التّحرير، وبذلك كان هذا الاتّجاه مكملا لباقي اتجاهات الحركة الوطنية الأخرى، التي لم تهتم كثيرا بحقل التّربية والتّعليم، وقد بدأت أعمال هذا الاتّجاه منفردة لبعض العلماء والأعيان الذين توجّهوا منذ البداية إلى نشر الوعي الديني وتعليم اللّغة العربية مبادئ الدين الإسلامي، مثل ابن الموهوب، وابن سماية، والمجاوي، ثم ظهر شبّان آخرون غادروا الجزائر هروبا من الخدمة العسكرية، وسعيا لطلب العلم في تونس والمغرب ومصر والحجاز، ومن بين هؤلاء عبد الحميد بن باديس والبشير الإبراهيمي والطيب العقبي[1].

هؤلاء انفتحوا على الأفكار الإصلاحية السّائدة آنذاك في العالم العربي، مثل الحركة الوهابية في الحجاز والجامعة الإسلامية في الشّرق الأدني، ومن بين الشّخصيات التي أثرّت فيهم تأثيرا كبيرا محمد عبده، وجمال الدين الأفغاني، هؤلاء الشّباب شخّصوا الحالة الجزائرية، فوجدوا أنّ الجزائر تعاني من استعمارين متحالفين، استعمار مادي يمثله الاستعمار الفرنسي، وآخر روحي تمثله الطّرق الصّوفية المنحرفة، وبدؤوا في خطّة طويلة لتحطيم الأغلال المادية والرّوحية التي ضُربت على الشّعب الجزائري.

يقول الشّيخ البشير الإبراهيمي إن ابن باديس زاره في سطيف سنة 1924، وأخبره بخطّته في خلق جمعية للعلماء بقسنطينة تحت اسم "جمعية الإخاء العلمي" مهمتها توحيد جهود العلماء

[1] أبو القاسم سعد الله، **مرجع سابق**، ص 386.

الجزائريين وطلّابهم، وقد اتفق الرجلان على وضع خطة تتضمّن دستور الجمعية ومكان الاجتماع، وبدأ التّحضير لكن ظروفا قاهرة أجلت تحقيق المشروع بست سنوات كاملة[1].

1 – 4 – 2 تأسيس جمعية العلماء:

ساهمت الاحتفالات المئوية التي نظمتها الإدارة الاستعمارية بمناسبة مرور مائة سنة على احتلال الجزائر في تسريع إطلاق الجمعية، فقد تمّ التّحضير لهذه الاحتفالات الصاخبة منذ سنة 1927، رغم معارضة النّواب المسلمين في الجمعية الوطنية الفرنسية، وتم تخصيص ميزانية ضخمة قُدّرت بسبعة ملايين سنتيم قديم، على أن تستمر الاحتفالات من أول جانفي 1930 إلى 5 جويلية 1930، وعُرض خلالها ما يُسمّى بالهجوم البحري والسّيطرة على ساحل سيدي فرج[2].

يقول البشير الإبراهيمي: "تكوّنت جمعية العلماء في شكلها القانوني أواسط عام 1931، وكأن الله جعلها نقيضا للاستعمار، فقد كان نشوان بخمرة الفرح لمرور مائة سنة على استقراره في الجزائر، وقد قضى السنة التي قبلها في مهرجانات صاخبة دعا إليها العالم، فما لبى إلّا القليل، فما دخلت السنة الثانية حتى فوجئ بتكوين جمعية العلماء في غمرة من ابتهاج الأمة بهذا المولود الجديد"[3]

وكان تأسيس جمعية العلماء بنادي التّرقي بالعاصمة، وقد اجتمع لأجل ذلك قرابة 72 عالما جاؤوا من كل ربوع الجزائر، وفي هذا الصدد يقول الشيخ عبد الحميد بن باديس الذي تم انتخابه رئيسا للجمعية رغم غيابه "لكنكم بتواضعكم وسلامة صدوركم، وسموّ أنظاركم، جِئْتم بخلاف اعتقادي في الأمرين، فانتخبتموني وأنا غائب"[4]

يشير المؤرّخ أبو القاسم سعد الله، أنّ ثمة عوامل أدت إلى ظهور التيّار الإصلاحي في الجزائر ويلخّصلها فيما يلي:

---

[1] **نفس المرجع**، ص 388.

[2] عبد الرحمان بن إبراهيم العقون: **الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر (الفترة الأولى 1920–1936)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ج1، ص 305.

[3] محمد البشير الإبراهيمي، **آثار الإمام البشير الإبراهيمي، (1954 – 1956)**، جمع وتقديم أحمد طالب الإبراهيمي، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997، ج 4، 164.

[4] محمد البشير الإبراهيمي، **"أنا"** مجلة الثقافة، العدد 97، 1985، ص 23.

- تأثير أفكار الشيخ محمد عبده خاصة ما تعلق بالاجتهاد.
- تأثير مجلة "المنار" وكتب المصلحين الدّينيين أمثال ابن تيمية وابن القيم والشّوكاني.
- الثّورة التّعليمية التي أحدثها بن باديس بعد عودته من المشرق.
- الوقع النّفسي للحرب على الجزائريين وتدهور الاعتقادات الخرافية.
- عودة الكثير من العلماء المصلحين من الحجاز وهم متشبعين بالفكرة الإصلاحية.[1]

1 – 4 – 3 رجال التيار الإصلاحي

أ – الشيخ عبد الحميد ابن باديس:

ولد بقسنطينة عام 1889، و تلقى تعليمه الأولي على يد الشّيخ محمد بن المدّاسي، ودرس العلوم العربية والإسلامية على يد الشيخ حمدان الونيسي، وقد عاهد شيخه على أن لا يقبل منصبا في الإدارة الفرنسية[2]، بعدها غادر ابن باديس إلى تونس، ونال شهادة التّحصيل من الزّيتونة عام 1912، وعاد إلى الجزائر وبدأ رحلة تعليم اللّغة العربية والدّين الإسلامي ونشر الوعي، لكنه غادر الجزائر عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى، هاربا من التّجنيد الإجباري، وبغرض الاستزادة من العلم فقضى فترة في الزيتونية كما سافر إلى الحجاز، وزار الأزهر وقد استقبل هناك بحفاوة، كما حصل على إجازة من هناك.

في سنة 1935، اعتبر الشيخ علي المغربي، ابن باديس أبا النهضة الجزائرية، وهي شهادة أكّدها كتّاب جزائريون وأوربيون، ففي سنة 1933 قال "ديبارمي" إنّ الجزائريين كانوا يسمون ابن باديس "مرشد الأمّة" و"إمام البلاد" و"أبا النّهضة".[3]

ب – الشيخ البشير الإبراهيمي:

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **مرجع سابق**، ص 389.

[2] حمزة بوكوشة، **"مع ابن باديس في ذكراه"** مجلة المعرفة، 1964، ص 13.

[3] أبو القاسم سعد الله، **مرجع سابق**، ص 392.

يُعدّ الشّيخ الإبراهيمي الرجل الثاني في الجمعية، وكان مولده في نواحي سطيف سنة 1889، وتلقّى تعليمه الأولي هناك، وفي سنة 1912 هاجر إلى الحجاز وتلقى المزيد من المعارف، وفي سنة 1917 هاجر إلى سوريا ومارس هناك مهنة التدريس، وعاد إلى الجزائر سنة 1920، وبتأثير من ابن باديس دخل ميدان الإصلاح، وكانت مساهمته متواضعة خلال العشرينيات لكن دوره تعاظم في العقود الموالية.[1]

ج – الطيب العقبي:

ولد في 1890، وهو من بين الشّخصيات الأساسية في جمعية العلماء، وهاجرت عائلته إلى الحجاز سنة 1895، لأداء مناسك الحج، فطاب لهم المقام هناك، وكانت الفرصة مواتية ليتلقى تعليما مشرقيا، وقد تأثّر بالشيخ عبد الله الشنقيطي والشّيخ الحبيب السنوسي، وضع أسس العمل الإصلاحي في بسكرة ابتداء من سنة 1920، وهي السّنة التي عاد فيها من المشرق، من خلال الوعظ في المساجد، والكتابة في الصحف، وبعد تأسيس الجمعية انتقل إلى الجزائر العاصمة بدعوة من أهلها، وذاع صيته بين العامة، وأصبح له جمهور كبير يتابع خطاباته ويحضر محاضراته بنادي الترقي.[2]

د – أحمد بن عليوة:

ولد بن عليوة وتلقى تعلميه الأولي بمدينة مستغانم، بعدها هاجر إلى الشّرق الأدنى متنقلا بين مصر والشّام وإيران والهند، في رحلة استمرت عشر سنوات تلقّى فيها علوم وتجارب واطّلع على الأفكار التّحررية، وبعد الحرب عاد كغيره إلى الجزائر وأطلق جريدة "البلاغ الجزائري" وكان يجمع بين الثّقافة الإسلامية والانضباط الأوروبي، انفصل عن الزاوية الدّرقاوية وأسّس زاوية خاصة به أنشأ لها عدة فروع، وقبل وفاته سنة 1934 كان له أتباع في الجزائر وتونس والمغرب وليبيا واليمن وسوريا، كان بن عليوة من المتأثرين بفكرة الجامعة الإسلامية، ونادى بالوحدة الإسلامية، وكانت جريدته تنشر مقالات عبد العزيز الثعالبي التونسي، والأمير شكيب أرسلان السوري، واختلف بن عليوة عن

---

[1] انظر، **المرجع السابق**، ص 394.

[2] حدة حطيطوش، ونور الدين ثنيو. (**الشيخ الطيب العقبي ونشاطه الإصلاحي "1938 – 1947"**)، مجلة عصور الجديدة، المجلد 10، ع 1 2020 ص ص 384، 385.

غيره من رجال الإصلاح بأنه كان يرى وجود محاربة الفرنسيين بطرق القرن التاسع عشر بالطرقية والعلاقات السرية والنّظم الدّينية، بينما كان الآخرون يفضلون طريقة التنظيم الحديثة، وأن وقت الطّرقية قد مضى.[1]

2 – حصيلة نشاط تيارات الحركة الوطنية أثناء الحرب العالمية الثانية:

باندلاع الحرب العالمية الثانية وما تخللها من أحداث كبرى خاصة نزول الحلفاء في الجزائر، كانت الحركة الوطنية بكل تياراتها قد بلغت أوجّ نشاطِها ونضوجِها السّياسي، رغم مطاردة الإدارة الاستعمارية لرموز النّضال الجزائري وعلى رأسهم مصالي الحاج، أما جمعية العلماء ورغم وفاة مؤسّسها، إلّا أن نشاطها كان قد أتى أُكله، من خلال مدارسها المنتشرة في ربوع الجزائر، ونواديها الثّقافية والرّياضية، فضلا عن رجالها الذين يتوزّعون على المدن الكبرى، ويمكن اعتبار بيان الشعب الجزائري أكبر مظاهر النضوج السياسي للحركة الوطنية بكل تياراتها.

3 - بيان الشعب الجزائري 10 فيفري 1943:

بعد اندلاع الحرب العالمية الثّانية، وما أفرزته من تداعيات في الجزائر، ارتأت الطّبقة السّياسية الجزائرية أن تخطو خطوة في اتّجاه المطالبة بالحقوق الوطنية للشّعب الجزائري، فاجتمع ممثلون عن جمعية العلماء وحزب الشّعب والنّواب وصاغوا بيانا باسم الشعب الجزائري، وسلّمه فرحات عباس إلى الحلفاء وحاكم الجزائر الماريشال "مارسال بيروتون" "Marcel Peyrouton"، هذا الأخير وعدهم بأخذ المطالب التي تضمنها في الدستور المقبل للجزائر.

وتتلخّص المطالب الواردة في بيان الشعب الجزائري فيما يلي:

- إدانة الاستعمار بمختلف أشكاله والعمل على تصفيته.
- تطبيق مبدأ تقرير المصير على جميع الشعوب.
- الإفراج عن المعتقلين السّياسيين من جميع الأحزاب.

[1] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1900 – 1930)**، ص 395.

- منح الجزائريين دستورا خاصا بهم ينصّ على ما يلي:

- الحرّية والمساواة لكل السكان دون تمييز عرقي أو ديني.
- إلغاء الملكية الإقطاعية عن طريق إصلاح زراعي.
- الاعتراف باللّغة العربية لغة رسمية على غرار اللغة الفرنسية.
- حرّية الصّحافة وحرّية إنشاء الجمعيات.
- حرّية التّدين وتطبيق مبدأ فصل الدّين عن الدولة.

كان رد الحلفاء على هذه المطالب أنهم جاؤوا لمحاربة دول المحور، وأنّ القضية لا تعنيهم.

يقول المؤرّخ العربي الزّبيري "إنّ هذا البيان يبدو في الظّاهر من وضع السّيد عباس فرحات...لكن قراءة فاحصة تقودنا إلى كشف بصمات الدّكتور محمد لمين دبّاغين وحسين عسلة اللذين شاركا مشاركة فعالة في صياغته"[1]

لقد أثار هذا البيان حنق السلطات الاستعمارية، وهي ترى نخبة النّواب الذين كانوا ينادون بالاندماج يوقعون بيانا مشحونا بأدبيات حزب الشّعب الجزائري المحظور آنذاك.

وسنرى كيف تطوّرت الأوضاع فيما بعد، وكاد يُعلن الكفاحُ المسلّح قبيل اندلا ع ما اصطلح عليه بأحداث ماي 1945، حين استقبل مصالي الحاج في شهر أفريل 1945 كلا من الدّكتور محمد لمين دباغين وحسين عسلة، وأطلعاه على مشروع إشعال فتيل الثورة المسلّحة مباشرة بعد نهاية الحرب، وقد وافق مصالي على المشروع وخطط أن يهرب إلى منطقة سطيف ليعلن من هناك تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة، ومقرها مزرعة المناضل معيزة، لكن هذا المخطط لم يكتمل لأن الإدارة الاستعمارية سارعت إلى نقل مصالي الحاج إلى منطقة المنيعة.[2]

[1] محمد العربي زبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج 1، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص 35.

[2] انظر: الزبيري العربي. **المرجع السابق**. ص 65.

المحاضرة الثالثة

مجازر ماي 1945 وتداعياتها

تمهيد:

كانت مجازر ماي 1945[1] نقطة تحول كبيرة في مسار القضية الجزائرية، ويمكن القول أنها هي التي مهدت للثورة التحريرية، لأنها وضعت الشعب الجزائري أمام حقيقة أنّ الاستعمار جاء بالقوة ولا يمكن أن يرحل إلا بالقوة، والهمجية التي قوبلت بها مظاهرات الجزائريين المطالبة بالحقوق الشرعية أكبر دليل على ذلك.

1 – أسباب أحداث ماي 1945:

1 – 1 الوعي السياسي للجزائريين:

لقد كان مستوى الوعي السّياسي في أوساط الشّعب الجزائري من أهم أسباب أحداث ماي 1945، وذلك بعد عقود من النّضال المستمر لكل تيارات الحركة الوطنية، ما جعل الجزائريين يرفضون واقعهم التعيس تحت نير الاستعمار، فقد أصبح الجزائريون أكثر وعيا وفهما للحالة التي يعيشونها خاصة بعد انفتاحهم على الكثير من الأفكار التحررية في العالم. وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية كانت حالة النضج السياسي في أوجها، وسنرى فيما بعد كيف تطورت المطالب السياسية للجزائريين وهي ذلك المطالب التي تضمنها بين الشعب الجزائري في فيفري 1943.

1 – 2 السّقوط السّريع لفرنسا:

كان السقوط السريع لفرنسا في قبضة النازية وانطلاق المقاومة لاستعادة السيادة الفرنسية على أراضيها أحد المحفّزات الرئيسية للجزائريين للعمل على تحقيق المطالب المشروعة لهم، فقد كان

[1] غالبا ما يطلق عليها مجازر 8 ماي في قالمة وسطيف وخراطة، وهذا الوصف خاطئ زمانا ومكانا، لأن الأحداث بدأت منذ أول يوم من شهر ماي 1945، كما أنها شملت أغلب المدن الجزائرية.

لهذا الانهزام السريع انعكاساته على مسار وطروحات مختلف تشكيلات الحركة الوطنية التي كان بعضها إلى غاية اندلا ع الحرب العلمية الثانية يؤمن بوعود الاندماج[1].

لقد تابع الجزائريون كيف تصرف الفرنسيون عندما وقعت بلادهم تحت الاحتلال، وأدركوا أن الاستعمار ليس قدرا محتوما عليهم، لذلك ارتفعت المطالب في صفوفهم بضرورة تمكين الشعب الجزائري من تقرير مصيره وانتزاع حقوقه المسلوبة، في مقابل تراجع مطالب المساواة والاندماج والتجنيس والبقاء تحت سيادة دولة أخرى.

1 – 3 سياسة التسويف والوعود الفارغة:

كان للسياسة التي اعتمدتها فرنسا في التعامل مع مطالب الجزائريين المتضمنة في بيان الشعب الجزائري دورٌ كبيرٌ في حالة الغضب التي عمت ربوع البلاد، لذلك بادر أعضاء أحباب البيان والحرية لتنسيق إلى العمل وتكوين جبهة موحدة، فقد انطلقت حملة التّوعية في أوساط الجزائريين في جانفي 1945، وانعقد مؤتمر لأحباب البيان أسفرت عنه المطالبة بإلغاء نظام البلديات المختلطة والحكم العسكري في الجنوب، وجعل اللغة العربية لغة رسمية، وإطلاق سراح مصالي الحاج.

ومن الواضح أنّ الإدارة الاستعمارية اعتمدت سياسة اللّين ومحاولة إجهاض مطالب الجزائريين بطريقة التّسويف والمماطلة وتأسيس لجان الإصلاح وتم كتمان الغضب من المطالبات باستقلال الجزائر، بسبب انشغال الفرنسيين آنذاك بتحرير بلدهم من النازية.

لقد لعب حزب أحباب البيان والحرية التي كان يقوده فرحات وينشط فيه مناضلو حزب الشعب الذي كان محظورا آنذاك لعب هذا الحزب دورا كبيرا في التعبئة في أوساط الجزائريين خاصة بعد التّطورات الحاصلة على الصعيد الإقليمي، فمن جهة حالة الضعف التي تمر بها فرنسا، ومن جهة

[1] ينظر: عامر رخيلة، **8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 11.

أخرى ازداد الثقة لدى الشعب العربي خاصة بعد إنشاء الجامعة العربية وما حملته من خطاب مساند للشعوب في تقرير مصيرها[1].

2 – بداية الأحداث:

بدأت شرارة الأحداث تدريجيا على شكل مناوشات هنا وهناك، وتصاعد المزاج الوطني الرافض للوجود الفرنسي في الجزائر، ففي 24 أفريل 1945 قام 6 مندوبين عامين أوروبيين بتوجيه بيان إلى عامل ولاية قسنطينة قالوا فيه "إنّ ذهنية الأهالي قد تغيّرت، وصار الموظّفون والتّجار المسلمين متجبرين، ويعلنون لمن يريد السّماع أنّهم عازمون على البقاء وحدهم في أرض أجدادهم، وأنهم سوف يسترجعون استقلالهم الكامل...أمّا العمال فأصبحوا يرفضون العمل في الحظائر الخاصة وممتلكات الفرنسيين" [2]

كانت الأزمة الاقتصادية الحادة التي كانت تعيشها البلاد بمثابة حطب – على حد تعبير أبو القاسم سعد الله – يزيد اشتعال الحماس للحركة الوطنية وكره الفرنسيين، فخلال فيفري 1945 ألصق منشور على الجدران في العديد من لمدن الجزائرية جاء فيه "أيها الإخوة المسلمون إنّ حياة بلادكم في خطر، فالاستعمار قد خربها ماديا، إن الشعب الجزائري لم يتمتع بالحضارة لوجود المستمر، فاللغة العربية مضطهدة منذ الاحتلال، والإسلام أصبح محل سخرية، وأن كرامتنا لا يضمن لها الاحترام، إلا في إطار كيان جزائري وحكومة جزائرية تقوم على سيادة الشعب الجزائري وترفض أي سيادة أجنبية، ومن أجل هذا الهدف مات إخوتكم في الزنازن وهم يعانون في السجون والمحتشدات، ومنهم من يناضل بحماس في إطار الشرعية أو في الخفاء"[3]

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية، 1930 1945، الجزء الثالث**، ص 230.

[2] العربي الزبيري. **تاريخ الجزائر المعاصر**. ص 64.

[3] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ص 231.

لذلك؛ لا يمكن تسطيح هذه الأحداث، والادّعاء بأنّ الجزائريين خرجوا للاحتفال بنصر الحلفاء في الحرب، بل كانت محطة نضال خرج فيها الجزائريون للمطالبة بالحرية والاستقلال، وهو ما جعل الإدارة الاستعمارية تفقد صوابها وتنفّذ مجازر مروعة في حق المتظاهرين.

فقد نظمت قيادة حزب الشعب السّرية آنذاك مظاهرات منسقة في 1 ماي 1945، رُفعت فيها الشّعارات السّياسية المعروفة لحزب الشعب ورُددت الهتافات المطالبة بإطلاق سراح السّجناء السّياسيين وعلى رأسهم زعيم الحزب مصالي الحاج، وعمّت المظاهرات كل المدن الجزائرية خارج العاصمة ووهران وقابلتها السّلطات الاستعمارية بالقمع والبطش.

3 – 8 ماي1945...ذروة المجازر

في 8 ماي 1945 خرجت الاحتفالات بالنّصر في الحرب واستسلام ألمانيا. وكانت الفرصة لحزب الشّعب للتّعبئة من جديد ويُجزم المؤرّخ العربي الزبيري أن حزب الشّعب هو الموجّه الأساسي للمظاهرات حتى تلك التي كانت تحت القيادات المحلية لحركة أحباب البيان والحرية، التي كانت في الأصل قيادات تابعة لحزب الشّعب، ذلك أنّ القيادة العليا لحركة أحباب البيان لم تتلقّ الموافقة من السّلطات الاستعمارية لتنظيم المظاهرات ولم تكن لديها رغبة في خرق القانون.

في النّتيجة؛ ارتكبت السّلطات الاستعمارية مجازر مروعة في حق المتظاهرين، وإلى الآن لم يُجمع المؤرّخون على رقم محدّد لضحايا هذه المذابح، ويروي أهل قالمة أنّه تمّ تشغيل الأفران لحرق مئات الجثث التي كانت تصل، وفيما يشير القنصل الأمريكي آنذاك أن حصيلة المذابح تتراوح بين 40 إلى 50 ألف ضحية، وهو الرّقم الذي تبنّته الجامعة العربية. أمّا السّلطات العسكرية الفرنسية فقد أعطت حصيلة تتراوح من 8 آلاف إلى 10 آلاف ضحية. وقدم الدّكتور بن جلول حصيلة أخرى أمام مجلس النواب الفرنسي في 28 فيفري 1946، إذ صرح بأن عدد الشهداء فاق 80 ألفا. وتحدّث الإعلام الأمريكي حينها على أن الطيران الفرنسي نفّذ خلال تلك الفترة 4500 طلعة جوية خلال أسبوع دمرت خلالها 44 مشتى (تجمع سكاني). وإلى جانب الشهداء تحدثت

المصادر التاريخية عن اعتقال الآلاف من المتظاهرين الجزائريين، ومن المصادر من تحدثت عن اعتقال 10 آلاف جزائري، بينما ذهبت مصادر أخرى إلى اعتقال 60 ألف متظاهر[1]. أما المؤرخ محمد حربي فيقول إن عدد الموقوفين بلغ 4560 معتقل، صدر بشأنهم 1307 حكما قضائيا أغلبها بالإعدام[2].

المحاضرة الرابعة

4 – تداعيات مجازر ماي 1945.

4 – 1 تداعياتها على تيارات الحركة الوطنية.

'

كانت للمجازر التي ارتكبتها فرنسا في حق المتظاهرين تداعيات كبيرة على مسار القضية الجزائرية، فقد وضعت الجزائريين أمام حقيقة كبيرة هي الروح الإجرامية للاستعمار، وأصبح نمط التفكير مختلف، ذلك أن التّيارات السياسية لم تعد في ترى العمل السياسي السلمي المطلبي أمرا مجديا ما عدا مجموعة الحزب الشيوعي الجزائري[3] واتحادية المنتخبين المسلمين برئاسة الدكتور بن جلول[4]، أمّا الأحزاب الأخرى فقد رفضت الدّخول في انتخابات المجلس التأسيسي الأول التي نظمت في

---

[1] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، **مرجع سابق**، ص 248.

[2] محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوني، دار موفم للنشر، الجزائر، 1994، ص 13.

[3] دفع هذا الحزب ثمن مواقفه المخجلة من مجازر ماي 1945 حين هاجم تيارات الحركة الوطنية وحملها مسؤولية ما حدث، لذلك أصبح الحزب مكروها في الأوساط الشعبية وقد عوقب انتخابيا إذ لم يحصل إلا على 53 ألف صوت في الانتخابات المحلية في 2 جوان 1946. انظر:
Mohamed Yousfi , **L'Algerie en Marche**, Tome 1, éd ENAL, Alger, 1987, P65.

[4] عامر رخيلة، **8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 11.

21 أكتوبر 1945، وكانت مقاطعة الانتخابات كبيرة جدا، إذ لم ينتخب سوى 70 ألف ناخب من بين 1.35 مليون مسجل[1].

أمام هذا الفشل التّاريخي الذي يترجم حالة الانسداد التّام بين الجزائريين والجانب الفرنسي عمدت فرنسا إلى انتهاج سياسة اللين لمواجهة حالة الغضب العارم، فأصدرت قرارا بالعفو العام في مارس 1946، وبموجبه تم إطلاق سراح كل من فرحات عباس والشيخ البشير الإبراهيمي والكثير من المناضلين الذين اعتقلوا خلال أحداث ماي 1945[2].

ومباشرة بعد إطلاق سراحه أسّس فرحات عباس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، ورفع ذات المطالب الواردة في بيان الشعب الجزائري، وعلى رأسها حق تقرير المصير وإنهاء الاستعمار الفرنسي للجزائر، ويكشف هذا التوجه التطور الحاصل في أفكار النخبة المثقفة التي كانت فيما سبق تناضل ضمن سياق الاندماج مع فرنسا، فأصبحت ترفع شعار إنهاء الاستعمار وتقرير المصير[3]، وشارك فرحات عباس في انتخابات الجمعية التأسيسية الثانية في جوان 1946، ونال قرابة نصف مليون صوت وحصد بذلك 11 مقعدا في الجمعية التأسيسية[4].

أمّا مصالي الحاج، وفور إطلاق سراحه، التقى بأنصاره في 12 أكتوبر 1946، وناقش فكرة المشاركة في الانتخابات[5] والتي نادي بها بعض قيادات حزب الشّعب، في مقابل رأي آخر كان يدعو إلى التّوجه إلى الكفاح المسلح، وتم إنشاء حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي تُعد امتدادا لحزب الشعب، والغريب في الأمر أنّ هذه الحركة التي تُعتبر تاريخيا ذراعا سياسيا لحزب

---

[1] جوان غيلسبي، **الجزائر الثائرة**، تعريب خيري حماد، دار الطليعة، بيروت، ص 81.

[2] عامر رخيلة، 8 ماي 1945 المنعطف.....، ص 86.

[3] يرى بعض المؤرخين بينهم محفوظ قداش، أن التيار الاندماجي تغيرت قناعاته وأصبح ينادي بإقامة دولة جزائرية، بعد أن كان ينادي بالإلحاق والاندماج مع فرنسا.

انظر: محمد العربي زبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج 1، ص 84.

[4] André Nouschi, **La naissance du nationalisme algérien, 1914-1954**, Les Éditions de Minuit, 1962, p 118.

Et, Claude Gillot, **les institution de l'algerie durant la periode coloniale (1830 - 1962),** éd OPU, Alger, 1987, p 220.

[5] ما يثير الاستغراب أن قيادات الحركة الوطنية اتجهت إلى استئناف العمل السياسي فور إطلاق سراحها بدل استغلال حالة الغضب لدى الجزائريين جراء مجازر ماي 1945، وهو ما خلق موع من الامتعاض داخل حزب الشعب تحديدا تطور في ما بعد إلى أزمة وانقسام.

الشعب، الذي ظل دوما يرفض سياسة الاندماج، خالفت هذا النّهج وشاركت في الانتخابات التي جاءت بعد إقرار دستور الجمهورية الرابعة في فرنسا[1]

رغم هذا التّوجه لدى حركات التّحرر الوطني الميال إلى الانفتاح على موضوع المشاركة السّياسية، إلّا أن الإدارة الاستعمارية استخدمت كلّ الطّرق لتحجيمها، وفي هذا السّياق يقول فرحات عباس "ثم أُنشئ بعد مجازر 8 ماي 1945، الاتحاد الوطني للبيان الجزائري، وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، وريثة حزب الشّعب الجزائري، لكنّ الأوروبيين والإدارة في الجزائر، والسّلطة المركزية في باريس، بقُوا سجناء الماضي....كانوا يرفضون كلّ تغيير، وكل تطور ويردون بتزوير الانتخابات، والابتزاز البوليسي، وبالاحتقار....ويتمسّكون بالوضع القائم"[2]

بذلك؛ يمكن القول أنّ التّوجه السياسي للحركة الوطنية بعد مجازر ماي 1945، كان عكس التّطلعات في أوساط المناضلين، خاصّة فئة الشّباب الذين كانوا يتطلعون للعمل المسلح في مواجهة الاستعمار، لذلك لم يكن قرار مصالي بالمشاركة في الانتخابات محل ترحيب كبير من القواعد، بل إنّ بعض القيادات التي سيّرت الحزب خلال سجن مصالي أصبحت تفكّر جدّيا في سبل التّحول إلى العمل العسكري، خاصة بعد أعمال القمع والتقتيل في ماي 1945، ومن بين هؤلاء لمين دباغين وحسين لحول اللذين كانا من أشدّ المتحمسين لإنشاء تنظيم عسكري سري[3]. وعموما؛ فإنّ المؤرّخين يشيرون إلى أنّ مصالي الحاج اتخذ موقفا وسطا بين الدّاعين إلى العمل السياسي العلني، والعمل العسكري السري، من خلال إنشاء ذراع سياسية تمثلت في الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، وأخرى عسكرية من خلال إنشاء المنظمة الخاصة[4].

4 – 2 تداعياتها على الإدارة الاستعمارية:

على الرّغم من المحاولات التي بذلتها فرنسا للتّغطية على جرائمها، والادّعاء بأن ما حدث هو مجرد مناوشات داخلية، فإن تلك المحاولات باءت بالفشل، فقد حاولت تجاوز حالة الانسداد التي سببتها مجازر ماي 1645، من خلال إصدار عفو عام على المعتقلين في الأحداث، وتزامن

---

[1] انظر: عامر رخيلة، **مرجع سابق**، ص 92.

[2] فرحات عباس، **الشباب الجزائري**، ترجمة أحمد منور، وزارة الثقافة، الجزائر 2007، ص 22.

[3] Charles Robert Ageron, **Histoire de l'algérie contemporaine**, p 587.

[4] Mahfoud Kaddache**, Histoire du nationalisme algérien 1919-1951**, T 2, P 756.

ذلك مع توجّه جديد في فرنسا تمثّل في المصادقة على دستور الجمهورية الرابعة، الذي ينصّ على منح الجنسية الفرنسية لسكان المستعمرات الفرنسية، ويدفع باتجاه إحداث القطيعة مع الممارسات القديمة للاستعمار.[1]

لقد نصّ قانون العفو العام الصّادر في 9 مارس 1946، على تشكيل لجنة تتكون من عشرة برلمانيين يمثّلون مختلف التيارات السّياسية الفرنسية، بالإضافة إلى ستّة موظفين سامين، وأربعة موظفين من وزارة العدل، ونظرت هذه اللجنة في العقوبات الصادرة في حقّ المعتقلين الجزائريين، والتي كان أغلبها بحكم الإعدام، وهي الأحكام التي أوصت اللّجنة بتخفيفها، لكن الذي حدث، أن محاكم الإدارة الفرنسية واصلت تنفيذ أحكام الإعدام رميا بالرصاص، وتجاهلت توصيات اللّجنة[2].

أمّا عن صورة فرنسا في نظر المجتمع الدّولي، فقد أدّت المجازر الفظيعة في حقّ الجزائريين إلى انهيار تلك الصّورة الحضارية التي حاولت فرنسا تسويقها عن نفسها، خاصّة بعد أن وصلت تفاصيل الجريمة إلى الإعلام العالمي، وقد لعبت جامعة الدول العربية دورا كبيرا في إيصال تلك الصّورة، بل إن أول نشاط قام به عبد الرحمان عزام باشا[3] كان حول مجازر مايو 1945[4]، إذ قام في شهر يونيو بمراسلة ممثلي الدول الغربية خاصة أمريكا وبريطانيا وفرنسا نفسها محملا إياها مسؤولية ما حدث واعتبره قطيعة بين المجتمعين[5]. ومن جهة أخرى قام الجزائريون من خلال حزب الشعب على وضع الجامعة العربية أمام مسؤولياتها التاريخية، ففي مذكرةٍ موجهة إلى الجامعة طالب بوقفة للمشرق العربي مع كفاح الجزائر المستميت، ومما جاء فيها "لقد فقدنا في شهر مايو أكثر من ستين ألف سجين وطريد وأكثر من خمسة وثلاثين ألف صريع جُندلوا برصاص الفرنسيين"[6]

---

[1] جوان غيلسبي، **مرجع سابق**، ص 86.

[2] العياشي روابحي، م**جازر 8 ماي في الجزائر وانعكاساتها على علاقة الإدارة الاستعمارية الفرنسية بالحركة الوطنية**، أعمال الملتقى الدولي الأول للجمعية العراقية للمخطوطات العلمية، ص 628.

[3] هو أول أمين عام لجامعة الدول العربية.

[4] محمد لحسن، زغيدي، **استخلاص قيم اللحمة الوطنية من مسيرة أبطال الثورة التحريرية**، محاضرة ألقيت بغرداية في 3 يوليو 2018.

[5] محمد لحسن، زغيدي، **أصدقاء الثورة الجزائرية من خلال نصوصها**، محاضرة ضمن أعمال ملتقى دولي بجامعة الشلف يومي 17 و18 نوفمبر 2014.

[6] المتحف الوطني للمجاهد، **الذاكرة**، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، المطبعة الجزائرية للمجلات، الجزائر، 1995، ص92.

4 – 3 تداعياتها على الشعب الجزائري:

بعكس التيارات السياسية التي سرعان ما اندمجت في الفعل السياسي، فإن الشعب الجزائري بشكل عام صار يائسا من العمل السياسي، لذلك كانت معدلات المشاركة في الانتخابات منخفضة جدا، وقد عزز هذا الوضع الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية،[1] ما مهد فيما بعد لتأسيس المنظمة الخاصة، وقد زادت الممارسات الاستعمارية في التضييق على الحركة الوطنية وتزوير الانتخابات في اتساع دائرة المساندين للعمل الثوري، فقد "كان مناضلو الحركة الوطنية يلمسون في لقاءاتهم بالجماهير واحتكاكهم اليومي بها، هذا الشعور مما زاد من دعم قناعة المناضلين في صفوف التيار الاستقلالي بأن النضال السياسي وصل إلى طريق مسدود ولن يؤدي إلى أي نتيجة أكثر من الوعود بالإصلاح"[2]

المحاضرة الخامسة

5 – مجازر ماي 1945 في الصّحافة الدّولية

كانت مجازر ماي 1945 نقطة تحوّل مفصلية في مسار القضية الجزائرية، بما أحدثته من صدى واسعٍ في العالمِ أجمع، وتعد هذه الأحداث من الإرهاصات الكبرى لاندلا ع الثورة التّحريرية حسب كثير من المؤرخين، حتى أنّ المؤرخ الفرنسي شارل روبير أجيرون " Charles- Robert Ageron"[3] يعتبرها السّبب الرّئيس للثّورة التّحريرية. ولقد تطرّقت الصّحف الدّولية لهذا الحدث الكبير رغم التّعتيم الكبير الذي مارسته السّلطات الاستعمارية باتّخاذ إجراءات لمنع تسرّب الأخبار عن المجازر إلى الصّحافة الدّولية من جهة، ومحاولة التّغطية عن الأحداث، وإعطائها أبعادا أخرى تخدم الأهداف الاستعمارية من جهة أخرى، كالإدّعاء بأن المظاهرات كانت للمطالبة بتحسين

[1] انظر: عامر رخيلة، **مرجع سابق**، ص 102.

[2] **المرجع نفسه**، ص 103.

[3] هو مؤرخ فرنسي معروف بكتاباته الموضوعية عن تاريخ الجزائر لديه تسع مؤلفات تاريخية أغلبها حول تاريخ الجزائر بينها "تاريخ الجزائر المعاصر" و"الجزائر الجزائرية من نابليون الثالث إلى ديغول".

ظروف المعيشة. فإلى أيّ مدى نجحت الدّعاية الاستعمارية في تحجيم الأحداث والتغطية عليها؟ وكيف تسرّبت أخبار المجازر إلى الصّحافة الدّولية رغم الحصار الإعلامي؟ وكيف أثّرت الأخبار المتسرّبة عن المجازر في تشكيل الرّأي العام الدّولي من القضية الجزائرية؟

5 – 1 أحداث ماي 1945 في الصّحافة الفرنسية:

تعدّ الصحافة الفرنسية الصّادرة في الجزائر لسان حال المعمّرين، تنطِق بلغتِهم وتدافع على مصالحهم، حتّى وإنْ أخذت من الأسماء الجزائرية عناوين لها، مثل سبيوس "Sybouse"، صفصاف "Safsaf" (وادي في سكيكدة)، صدى الحراكتة "Echo Hrakta"، صدى الصحراء "Echo du Sahara"، الأوراس "Aurés" القبائل "Kabylie"[1]. لذلك لا غرابة أن تُردِّد هذه الصُّحف الرُّواية الاستعمارية فيما يتعلق بأحداث ماي 1945.

إنَّ الثَّابت في هذه الصُّحف أنَّها اعتمدت بشكلٍ كاملٍ على برقيات وكالة الأنباء الفرنسية التي تعبِّر عن الموقف الرَّسمي للسُّلطات الفرنسية، كما اعتمدت على بيانات وزارة الداخلية الفرنسية والخطابات الصّادرة عن الرّسميين على غرار وزير الداخلية الذي زار المناطق التي شهدت الأحداث وألقى خطابات أعادت الصحافة نشرها.

علما أن بعض الصحف أرسلت مبعوثين إلى المناطق التي شهدت الأحداث، وكانت تحت الحصار ومن الطبيعي أن يتحرّك مبعوثي هذه الصّحف تحت إشراف الأجهزة الإدارية والأمنية، وينقلون الرّوايات التي تردّدها هذه الأجهزة. لذلك لا غرابة أن تتّحد هذه الصّحف على وصف المعمرين بالشّجعان الذين كانوا يدافعون على أسرِهم، وفيما يلي خبر منشور في جريدة "برقية قسنطينة "Dépèche de Constantine". "المعمّرون يعودون للكدّ وسط الزّوبعة الوحشية التي دمرتهم، وخشونة المنتفضين وإفراطهم في القسوة"[2]. وفي مقال آخر كتبت ذات الجريدة في وصف الجزائريين المتظاهرين: "عناصر ذات طابع هتلري، قدّمت نفسها لاعتداءات بأيادي مسلحة ضد سكان كانوا يحتفلون بالنصر، فعبروا عن إرادتهم في تعكير صفو الفرحة العامة"[3]

---

[1] ينظر: عبد السلام عكاش، **الصحافة الاستعمارية للشروق الجزائري ومجازر 8 ماي 1945**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ع 2، الجزائر، 2012، 23.

[2] **المرجع نفسه**، ص 31.

[3] **Dépèche de constantine**. 10 mai 1945.

وعلى هذا المنوال سارت الصحافة الفرنسية الصادرة في فرنسا. إذ اعتمدت في أغلبها على برقيات وكالة الأنباء الفرنسية بيانات المسؤولين الفرنسيين.

5 – 2 أحداث ماي 1945 في الصّحافة المصرية:

على الرّغم من التّعتيم الفرنسي على الأحداث ومحاولة تسويق الرّواية الرّسمية التي تتجه بشكل عام إلى اتهام المتظاهرين الجزائريين بالاعتداء على المعمرين الفرنسيين، إلّا أن الصّحافة المصرية ساهمت بشكل فعال في التّصدي للدّعاية الفرنسية رغم ضحالة المعلومات التي كانت تصل إلى الإعلام المصري بسبب حالة الحصار التي فرضتها السلطات الاستعمارية على المدن التي شهدت المجازر.

5 – 2 – 1 صحيفة البلاغ:

نشرت صحيفة البلاغ التابعة لحزب الوفد المصري مقالًا تحت عنوان "حركة وطنية في الجزائر...يجب على فرنسا مواجهة الحقائق" بقلم الكاتب إبراهيم عبد القادر المازني، قالت فيه "إنّ حزب البيان الذي وصفته بالحزب المعروف بعدائه للفرنسيين اتخذ رجاله من الجبال منطلقا في يوم النصر، وأحدث اضطرابا في إحدى المدن بإقليم قسنطينة، وتسبّب في قتل وجرح عدد معتبر من الفرنسيين، وهذه ليست أول غارة يقوم بها هذا الحزب، ولكن أشدها جميعا"[1]

من الواضح أن الإعلام المصري لم يطّلع على حقيقة ما حدث، وهو ما يفسّر انسياق جريدة البلاغ وراء الدّعاية الفرنسية، بأنّ ما حدث هو هجوم للمناضلين الوطنيين على المعمرين الفرنسيين، ومع ذلك؛ دعت الصّحيفة السّلطات الفرنسية إلى قراءة سليمة للواقع الجزائري الذي لا يقبل باستمرار حالة الاحتلال، وقد استغربت الصّحيفة في نفس المقال من بعض الأصوات التي تصرّح بأنّ الحزب (أحباب البيان والحرية) يتلقى عونا من بعض العناصر الفاشية واصفة إياها بالمضحكة والسخيفة، وطالبت الجريدة بضرورة الاعتراف بمطالب الجزائريين[2].

5 – 2 – 2 صحيفة الأهرام:

[1] فاتح بوفروك، **أصداء مجازر 8 ماي 1945 بالجزائر في الصحف المصرية**، مجلة عصور الجديدة. ع**1**، **2020** ص 413.

[2] ينظر: **المرجع نفسه**، ص 414.

لقد انطلت الدّعاية الفرنسية على جريدة الأهرام فتبنتها في مقالاتها، إذ نشرت في 13 ماي 1945 مقالا تحت عنوان "اضطرابات في الجزائر...مهاجمة مدينة وقتل فرنسيين ويهود" ادّعت فيه أن جماعات مسلحة تابعة لحزب البيان المعروف بعدائه للفرنسيين هبطت من الجبال إلى مدينة سطيف بالجزائر يوم النّصر، فأوقعت الاضطراب في المدينة، وقتلت بعض الشّخصيات البارزة من الفرنسيين واليهود، وأطلقت النّار على الجماهير أيضا"[1]

من الواضح أنّ الصّورة لم تكن واضحة لدى الإعلام المصري خلال الأيام الأولى التي تلت الأحداث بسبب الدّعاية الفرنسية، وبسبب حالة الحصار المضروب على المناطق التي شهدت الأحداث. والدليل هو الطريقة التي تناولت بها الأهرام خبر المظاهرات، فقد جاء في نفس المقال المذكور أعلاه" إنّ جماعة البيان أو (المانيفيستو) يتولى قيادتها رجل اسمه فيرات عباس[2] الذي كان قد اعتقل سنة 1942 بناء على أمر من الجنرال كاترو...وإن هيئات وأحزاب أخرى كثيرة سواء كانت فرنسية أو وطنية تستنكر جهود هذه الجماعة، التي لا تلقى العون إلا عند بعض أعضاء الحزب الشعبي الفرنسي القدماء المنتمين إلى الفاشستي الراحل جاك دوري"[3]

لكن هذا الغموض زال بعد تسرّب المعلومات عن حدوث مجازر في صفوف المتظاهرين الجزائريين، وتبعا لذلك تغيّرت نبرة الإعلام المصري، باتجاه إدانة الوحشية الفرنسية في التعامل مع الجزائريين، فقد نشرت جريدة المصري مقالا تحت عنوان "أهالي شمال أفريقيا يطلبون لجنة تحقيق دولية" أشارت فيه إلى البيان الذي أصدرته لجنة شمال أفريقيا في نيويورك، وتضمن عزم أهل شمال أفريقيا الطلب من هيئة الأمم المتحدة إيفاد لجنة للتحقيق في أعمال القمع الفرنسية في المغرب العربي ونقلت الجريدة تصريحا صحفيا لأمين اللجنة قال فيه إن اغتيال 40 ألف جزائريا و عشرة آلاف تونسيا يجب أن ترفع إلى المحاكم المختصة لكي يلقى مرتكبوها الجزاء"[4]

ونشرت ذات الجريدة في عددها الصادر يوم 24 أفريل 1947 مقالا تحت عنوان "مذكرة الشّعب الجزائري إلى المؤتمر البرلماني الدولي" وهي مذكرة قدّمها المناضل الشّاذلي المكي سكرتير حزب

---

[1] **الأهرام**، 13 ماي 1945.

[2] واضح أن الخبر مأخوذ من وسيلة إعلام فرنسية والدليل ذكر اسم فرحات عباس بهذه الصيغة "فيرات عباس".

[3] **المصدر نفسه**.

[4] **صحيفة المصري**، ع 3456. 16 فيفري 1947.

الشعب الجزائري، ومندوبه في الشّرق الأوسط إلى رؤساء المؤتمر البرلماني الدولي، المنعقد في القاهرة. ومما جاء فيها "قتل الفرنسيون 45 ألف من الجزائريين، وقد تعودت فرنسا أن تتخلّص من عواقب هذه الجرائم..."[1]

5 – 2 – 3 صحيفة السّياسة:

أمّا صحيفة "السّياسة" المصرية فقد نشرت مقالا في عددها الصادر يوم 17 جوان 1945، تحت عنوان "الظلم الفرنسي في بلاد الجزائر" تناولت فيه برقية وكالة رويترز حول حكم قضائي أصدرته المحكمة العسكرية الفرنسية بمدينة قسنطينة والقاضي بإعدام 13 جزائريا متهما في اضطرابات ماي 1945. وقال الصحيفة: لو كان غير وكالة رويتز هي التي روت حكم الإعدام لترددنا طويلا في تصديق هذا الخبر، لأن إعدام 13 شخصا ليس بالأمر اليسير.[2]

5 – 2 – 4 صحيفة "الأخوان المسلمون":

لم تتخلّف جريدة:الإخوان المسلمون" عن إدانة المجازر فقط نشرت مقالا في 26 جويلية 1945 بقلم مرشد الجماعة حسن البنا تحت عنوان "اغضبوا قبل أن لا ينفع الغضب" جاء فيه "لما وجدت فرنسا الجريحة الطّريحة تحت أقدام الاحتلال النّازي، ووطأته شيئا فشيئا من الراحة والعافية، فتقذف بطائراتها وبوارجها الجماهير الهاتفة للحرية، المجاهدة في سبيل الحق الطبيعي، بالقنابل والنيران، وتصبّ عليهم وابلا من الحميم والجحيم، وتطاردهم في كل مكان، وتهاجم قواتها أربعا وأربعين قرية إسلامية، وتعتقل الآلاف من أعضاء الجمعيات العامة المؤمنة، وتحكم المحاكم العسكرية على عشرات من المجاهدين بالإعدام في الجزائر"[3]

5 – 3 مجازر ماي 1945 في الصحافة الأسبانية:

على الرغم من القيود التي كانت مفروضة على الصّحافة الفرنسية إلا أنها اهتمت بمجازر ماي 1945 في الجزائر، وتناولت أغلب الصحف الأحداث من زاويتها الخاصة. وفيما يلي بعض النماذج من معالجة الصحف الأسبانية للمجازر:

---

[1] **صحيفة المصري**، ع 3513. 24 أفريل 1947.

[2] **المصدر نفسه**.

[3] **صحيفة الإخوان المسلمين**، 26 جويلية 1945.

5 – 3 – 1 صحيفة ABC:

بدأ اهتمام هذه الصحيفة بأحداث ماي 1945 في 13 ماي بسبب عدم تسرّب المعلومات بشأنها إلى الإعلام العالمي، وقد اعتمدت الصّحيفة على وكالة الأنباء الأسبانية "إيفي" التي استقت هي الأخرى معلوماتها من الإعلام الفرنسي، وممّا جاء في الخبر المنشور أن عصابات مسلحة من المسلمين تقتحم مدينة سطيف، وتخلف العديد من القتلى، وقال إنّ هؤلاء المسلّحين استهدفوا المعمرين الأوربيين واليهود القاطنين في المدينة، وخلُص الخبر إلى أن حزب البيان الذي كان وراء الأحداث حسب الصحيفة يتمتع بدعم مالي هام، وأن أحباب البيان في مواجهتهم جميع التجمعات السياسية الأخرى في البلاد سواء كانت فرنسية أو أهلية.[1]

إنّ هذه الطّريقة في تناول المجازر يؤكّد حقيقة واحدة أنّ الرّواية الاستعمارية التي أطلقتها البيانات الرّسمية وبرقيات وكالة الأنباء الفرنسية كانت هي السّائدة في الإعلام العالمي خلال الأيام الأولى التي تلت المجازر في حق الجزائريين.

لكن هذا الوضع لم يدم طويلا، فسرعان ما تغيرت نبرة هذه الصحيفة وطريقة تناولها للأحداث خاصة بعد ما نشرته صحيفة لومانيتي "L'humanité" التابعة للحزب الشيوعي الفرنسي، ففي 23 ماي 1945 نشرت ABC مقالا اعتمدت فيه على ما كان يرسله مبعوث وكالة "إيفي" إلى الجزائر، وجاء المقال تحت عنوان "الأحداث بين الأوروبيين والوطنيين الجزائريين لها أهمية خطيرة" وفي هذا المقال نجد الحديث عن مطالب الوطنيين الجزائريين ورغبتهم في التّحرير، وأعطت الصحيفة أرقاما مضخّمة نوعا ما في عدد القتلى من جانب المعمرين، فيما قالت إنّ عدد الضحايا في صفوف الأهالي عشرة آلاف قتيل. كما تطرّقت الصّحيفة إلى جوانب أخرى كانت تتجاهلها الدعاية الفرنسية مثل الأوضاع المزرية التي كان يعيشها الجزائريون، والمجاعة المنتشرة في صفوفهم، كما ركزت الصحيفة على الإمكانيات العسكرية التي سخرتها فرنسا للتصدي للاضطرابات إذ استخدمت كل إمكانياتها من القوات البرية والبحرية والجوية.[2]

---

[1] عمر عبد الناصر، **مجازر الثامن ماي 1945 في الجزائر من وجهة نظر ثلاث صحف أسبانية**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ص 683.

[2] **المرجع نفسه**، ص 686.

5 – 3 – 2 صحيفة أفينسيبا "Ofensiva":

لم تختلف الصّورة بالنسبة لهذه الصحفية الأسبوعية، التي تصدر في مدينة كوينكا، وكانت الأخبار الأولى التي نشرتها مستقاة من وكالة "إيفي" التي اعتمدت بدورها على الإعلام الفرنسي. ففي 13 ماي 1945 نشرت خبرا تحت عنوان "أعمال شغب دموية في المغرب الفرنسي" وخبرا آخر تحت عنوان "الآثار العدوانية للسلام" وهو عبارة عن برقية من وكالة إيفي جاء فيه "لقي حوالي خمسين شخصا حتفهم في مختلف المناطق بناحية قسنطينة الجزائرية، وذلك نتيجة لأعمال الشغب المرتكبة يوم النصر، وأعادت الشرطة النظام وألقت القبض على القادة"[1]

كغيرها من الصّحف الأسبانية تغيرت طريقة "أفينسيبا" في تناول مجازر ماي 1945، بعد وصول مزيد من المعلومات بشأن ما جرى، ففي 3 جوان 1945 نشرت ذات الصحيفة مقالا تحت عنوان "كذلك في الجزائر" أشارت فيه إلى حالة الاحتقان الشديدة السائدة في أوساط الشعب الجزائري.

5 – 3 – 3 صحيفة لابانغواردیا إسبانولا "La Vanguardia Espanola"

لم تشذّ هذه الصحيفة عن القاعدة ونشرت أول خبر لها حول المجازر في 13 ماي 1945، وهو نفس نص وكالة "إيفي" المنشور في كل الصحف الأسبانية والذي يتماهى مع الرواية الفرنسية للأحداث.

لكن في 3 أوت 1945 صدر مقال يأخذ اتجاها مغايرا وجاء بعنوان "في أفريقيا الفرنسية – الوطنية في الجزائر" تحدث عن المجازر التي حدثت في سطيف وقال إن سببها الانحلال السياسي الفرنسي الداخلي، وحاولت الصحيفة بناء قصة مغايرة تماما لما كانت تروج له الدعاية الفرنسية.

5 – 4 مجازر ماي 1945 في الصحافة الأمريكية:

[1] **المرجع نفسه**، ص 691.

على الرغم من أن الإعلام الأمريكي كان أكثر تحررا من الدعاية الرسمية الفرنسية بشأن ما يحدث في الجزائر، غير أن الحصار المضروب على مناطق شرق البلاد منع من اطلاع الإعلام الأمريكي على حقيقة ما حدث. وفيما يلي نموذج من تتناول الإعلامي الأمريكي للمجازر:

5 – 4 – 1 صحيفة نيويورك تايمز newyork times:

نشرت هذه الصحيفة العريقة أول خبر عن الأحداث في الجزائر بتاريخ 11 ماي 1945، وجاء الخبر تحت عنوان "أعمال الشّغب بالجزائر تتأكد: مجلس الوزراء يتخذ الإجراءات لتخفيف العجز في وسائل التغذية" ونظرا لضحالة المعلومات القادمة في الجزائر فقد تم الاعتماد بشكل عام على البيانات الرسمية إذ جاء في المقال أن أسباب الشغب تعود إلى النقص في وسائل التغذية، وأن الحكومة الفرنسية عازمة على إرسال الغذاء إلى الجزائر.[1]

وتأرجحت الصّحيفة بعد ذلك في مقالاتها حول الأحداث من تأكيد كونها أحداثا بسبب نقص الغذاء وبين الرواية الرسمية الفرنسية التي تشير إلى اعتداء حزب البيان على المعمرين واليهود.

خلاصة:

إن الدعاية الرّسمية الفرنسية ساهمت بشكل فعال خلال الأيام الأولى في التّعتيم على المجازر التي ارتكبتها لكن مع الوقت بدأت الحقائق تتكشف وبدأت الرواية الفرنسية تخفت تدريجيا في الإعلام العالمي تقابلها مزيدا من التساؤلات حول حقيقة ما حدث، فيما قامت بعثات الحركة الوطنية وممثليها في الخارج في توضيح الصورة وإقناع العالم بأن ما حدث هو مجازر مروعة ذهب ضحيتها 45 ألف جزائري.

لقد كانت مجازر ماي 1945 نقطة فاصلة في مسار الحركة الوطنية، لأنها أثبتت للجماهير أن الأساليب النضالية التقليدية لن تسترجع الحقوق الوطنية، وعلى الرغم من المحاولات الاستعمارية بتجاوز هذا الشعور لدى الجزائريين بمحاولة فتحة صفحة جديدة يكون للأهالي دور في تسيير

[1] ليلى تيتة، **8 ماي 1945 من خلال جريدة نيويورك تايمز الأمريكية**. مجلة العلوم الإنسانية – جامعة محمد خيضر بسكرة. ع **26**. 2012، ص 241.

شؤونهم، إلا أن ممارساتها في الميدان كرست ذلك الشعور المتنامي بأن العمل الثوري هو الأسلوب الوحيد الذي ينفع في تحرير الوطن، وأن ما أخذ بالقوة يجب أن يسترجع بالقوة.

المحاضرة السّادسة

إعادة بناء الحركة الوطنية بعد 1945

تمهيد:

بعد الاعتقال الجماعي للجزائريين في أعقاب أحداث ماي 1945 بمن فيهم قيادات الصّف الأوّل لتيارات الحركة الوطنية، وبعد صدور قانون العفو العام في مارس 1946، بدأت ملامح خارطة سياسية جديدة تلوح في الأفق، بنشوء أحزاب جديدة، استأنفت النّضال الوطني، بطرق وأساليب متعدِّدة، مع تسجيل تغيير جوهري في أفكارها السياسية.

1- الاتّحاد الدّيمقراطي للبيان الجزائري:

كانت الفترة التي قضاها فرحات عباس في السّجن، والتي بلغت 41 أسبوعا كافية ليراجع أفكاره السّياسية، وينتقل من فكرة الاندماج إلى المطالبة بجمهورية جزائرية مستقلة استقلالا داخليا في إطار الاتّحاد الفرنسي[1]، ويتجسّد هذا التّغير في فكر عباس فرحات في برنامج حزب الاتّحاد الدّيمقراطي للبيان الجزائري، الذي أسّسه بعد شهر من إطلاق سراحه، والذي يدور حول إنهاء الاستعمار الفرنسي، وحق تقرير المصير، وترسيم اللّغة العربية، وهي مطالب لا تختلف كثيرا عن تلك الواردة في بيان الشّعب الجزائري[2]. وقد قرّر هذا الحزب النّاشئ المشاركة في انتخابات اللّجنة التّأسيسية الثّانية في جوان 1946، وحاز على قرابة نصف مليون صوت، ونال 11 مقعدا من أصل 13 مقعدا كما أسلفنا، وكانت المقاطعة لهذه الانتخابات كبيرة جدا، بسبب الدّعوة التي وجهها حزب الشعب بمقاطعتها[3].

---

[1] محمد العربي زبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج 1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 105.

[2] عامر رخيلة، **8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية**،ديوان المطبوعات الجامعية، ص 89.

[3] André Nouschi, **La naissance du nationalisme algérien**, 1914-1954, Les Éditions de Minuit, 1962, p 118.

حقّق فرحات عباس هذه النّتائج الباهرة بعد أن تمكن من جمع كوكبة من المناضلين حوله، فضلا عن الأفكار الجديدة التي خرج بها إلى النّاس، والتي تنسجم في خطوطها العريضة مع بيان الشّعب الجزائري، الذي كان سلمه بنفسه إلى حاكم الجزائر وإلى الحلفاء سنة 1943.

يختلف المؤرّخون في الخلفية السّياسية لهذا الحزب، ففيما يذهب محفوظ قدّاش إلى القول بأنّ الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، أُسّس بتخطيط من الإدارة الاستعمارية، لتقسيم أحباب البيان والحرّية[1]، يذهب المؤرّخ محمد العربي زبيري إلى القول بأن تأسيس الاتّحاد الدّيمقراطي لا علاقة له بالإدارة الاستعمارية، وأنّ فكرة المؤامرة على حركة أحباب البيان والحرية لا يمكن قبولها، لأن الحركة كانت قد حُلت وصودرت أملاكها، ولم تعد موجودة عندما تم تأسيس الاتّحاد الديمقراطي للبيان الجزائري[2]

يمكنُ القول، إن الاتحاد كان يمثل أحد الاتّجاهين السّياسيين الرئيسيين في الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية، فيما يمثل حزب الشعب الاتجاه الآخر، مع تسجيل التّناقضات بينهما، والتي وصلت إلى درجة التّقاذف، بالنّظر إلى الموقف الرّافض لانتخابات المجلس التأسيسي الثّاني من قبل حزب الشّعب لدرجة إطلاق عبارة "من انتخب فقد كفر"، وبرأي محمد العربي زبيري فإنّ حزب الشّعب كان أكثر شعبية وتجذّرا[3]

2 – حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية:

رغم حظر حزب الشّعب وسجن زعيمه مصالي الحاج، إلّا أنّه بقي فاعلا ومؤثرا في مسار الأحداث، وقد رأينا بصمات قياديه من أمثال حسين عسلة ولمين دباغين في بيان الشّعب الجزائري، ثمّ إنّ القاعدة النّضالية للحزب لم تتوقف عن العمل والتّعبئة في إطار أحباب البيان والحرية، كما كانت للحزب مواقف قوية في رفض انتخابات المجلس التأسيسي الأول والثاني، وبعد

[1] Mahfoud Kaddache, **Histoire du nationalisme algérien 1919-1951**, T 2, Alger, 1980, P 729.

[2] محمد العربي زبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ص 108.

[3] انظر: **المرجع نفسه**، ص 110.

إطلاق سراح مصالي الحاج من سجنه ببرازافيل دخل الجزائر في 12 أكتوبر 1946[1]، وعقد أول لقاء بمسؤولي الحزب بالعاصمة وناقش معهم قضية المشاركة في الانتخابات.

يقول المؤرخ محمد العربي زبيري "وجد مصالي الحاج غليانا كبيرا في صفوف حزبه، خاصة فيما يتعلق بمن يتحمل مسؤولية الأمر بإشعال فتيل الثّورة...وكذلك فيما يخص الميل إلى الحياة الانتخابية الذي بدأ يتسرّب بسرعة إلى الأوساط القيادية"[2]

ورغم التّيار الجارف المؤيّد للعمل الثّوري داخل الحزب، إلا أن القرار كان بالمشاركة في الانتخابات، ولأنّ الإدارة الفرنسية اشترطت على الحزب تغيير اسمه[3] حتى يسمح له بالعمل العلني، تم إنشاء حركة انتصار الحريات الديمقراطية، التي تعد امتدادا لحزب الشعب، إذْ كانت تنادي بـ

- إلغاء النظام الاستعماري.
- إجراء انتخابات عامة دون تفريق في العنصر أو الدّين.
- إقامة جمهورية مستقلة ديمقراطية اجتماعية.
- الحياد الإيجابي ودعم الصلات الآسيوية الأفريقية.
- العمل على إيجاد اتحاد أفريقي.[4]

لكن التناقض الذي وقعت فيه هذه الحركة الناشئة، أنّها رفعت شعار الاستقلال وتقرير المصير، بينما شاركت في الانتخابات مما يجعلها في خندق واحد مع الاتّحاد الدّيمقراطي للبيان الجزائري. أمّا التّيار الثّوري فقد واصل ضغطه على القيادة للشّروع في التّحضير للكفاح المسّلح، وهو ما تمّ بعد ذلك حين أُنشئت المنظمة الخاصة.

2 – الحزب الشيوعي الجزائري:

[1] عامر رخيلة، **مرجع سابق**، ص 90.

[2] محمد العربي زبيري، **مرجع سابق**، ص 149.

[3] عامر رخيلة، **مرجع سابق**، ص 90.

[4] انظر: **المرجع نفسه**، ص 91.

دخل الحزب الشيوعي الجزائري في عزلة خلال الحرب العالمية الثانية، خاصة بعد أن تكتّلت التّيارات الأخرى ووحّدت مطالبها في بيان الشّعب الجزائري، وخلال أحداث ماي 1945 عزل الحزب نفسه أكثر، بمهاجمة التّيارات الوطنية، ووصفها بأشنع الأوصاف، حتى أنّه حمّلها مسؤولية ما حدث، لكن بعد ذلك اتّضح له أنّ الشّعب الجزائري قد تشبّع بالرّوح الوطنية، ووجد الحزب الشّيوعي نفسه مجبرا على مسايرة المزاج العام، وتغيير تكتيكه، فدعا إلى تشكيل جبهة وطنية موحّدة، كما شرع في حملة للعفو على المعتقلين خلال أحداث ماي 1945، وحاول التّقرب من الوطنيين، ولم يبخل بتقديم مساعداتٍ مادّيةٍ، لعائلات المعتقلين، كما تكّفل بأتعاب المحامين المدافعين عن المعتقلين[1]، ومع النّتائج الهزيلة التي حقّقها في الانتخابات، أصبح نشاط الحزب يتوجّه أكثر إلى التّنسيق مع تيارات الحركة الوطنية، وعدّل خطّه السّياسي بشكل أصبح يدعو إلى مشروع إصلاحي يتقاطع في الكثير من بنوده مع التّيارات الأخرى.

يعتقد المؤرّخ محمد حربي أنّ ثمّة عوامل ساهمت في تحجيم دور الحزب الشيوعي الجزائري، على رأسها عدم مطالبته بالاستقلال التّام، وتمسّكه بنظرية "الجزائر أمة في طور التّكوين"، وخيانة المذهب الماركسي اللّينيني الذي يُطالب باستقلال الشّعوب المستعمرة، كما أنّ اعتراف الاتّحاد السّوفياتي بإسرائيل أثر على شعبيته، فضلا عن تأييده للاتحاد السّوفياتي في الحرب الباردة ورفض استقلال الشّعوب خوفا من انحيازها للأمبريالية الأمريكية في إطار شعار "لا تبدل حصانك الأعور بحصان أعمى"[2]، كل ذلك أدى إلى تراجع تأثير الحزب في الجماهير.

4 – جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

لم تتوقّف الجهود الإصلاحية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وكانت حاضرة عبر أعضائها في مختلف مناطق الوطن، وكانت من أبرز الدّاعمين لبيان الشعب الجزائري، وبعد مجازر ماي 1945 أكّدت حضورها في المشهد السّياسي، وكانت حاضرة في كل المبادرات الرّامية إلى توحيد جهود التّيارات الوطنية.

---

[1] ينظر: مصطفى أوعامري، **الحزب الشيوعي الجزائري والمسألة الوطنية 1920 – 1954**، مجلة الحضارة الإسلامية، العدد 49، 2016 ص461.

[2] محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوني، موفم للنشر، ص 114.

5 – محاولة توحيد تيارات الحركة الوطنية:

بعد محازر ماي 1945 تعالت الأصوات المنادية إلى توحيد تيارات الحركة الوطنية خاصة تلك التي كانت تتناغم في المطالب السياسية، وسبق لها أن وجهت أصدرت بيانا موحدا سنة 1943، وعلى الرّغم من المشاكل التي حدثت بين الحزبين الأساسيين، إلّا أنّ الاتّحاد الدّيمقراطي للبيان الجزائري حاول التنسيق مع حركة الانتصار في انتخابات الجمعية الوطنية الفرنسية، في نوفمبر 1946 إذ قال عباس فرحات "إن الاتحاد الديمقراطي قد تخلى عن تقديم مرشحين في انتخابات نوفمبر 1946، ليترك المجال للحاج مصالي لمجابهة الرأي العام الفرنسي وبرلمانه"[1]

خلال هذه المرحلة زاد التّنسيق بين تيارات الحركة الوطنية فحدثت بعض اللّقاءات بين القيادات على غرار اللقاء بين مصالي الحاج والبشير الإبراهيمي، وحتى الحزب الشّيوعي بدأ يتراجع عن أفكاره التقليدية[2] ويقترب من أطروحة الاستقلال في إطار الاتحاد الفرنسي، فقد أصدرت اللجنة المركزية للحزب تصريحا في 21 جويلية 1946، موجه إلى الشّعب الجزائري عبرت فيه عن مطالبتها بمجلس وحكومة جزائرية تسير كل شؤون الجزائريين، وإلغاء الحكومة العامة وإدارتها الأمبريالية، ووجهت نداء لتكوين جبهة وطنية ديمقراطية تضم حزب الشعب الجزائري، والشيوعيين، والعلماء، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وكل التقدميين دون تمييز عرقي أو لغوي أو ديني.[3]

لم تثمر تلك الجهود والنداءات وحدة ملموسة بين تيارات الحركة الوطنية لكنها فتحت الباب للتعاون بينها، وهو تعاون أثمر سنة 1951 بميلاد "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها". وجاءت هذه اللّجنة على خلفية ممارسات الإدارة الفرنسية في حق الأحزاب الوطنية وآخرها تزوير الانتخابات في جوان 1951، وكانت تضمن ممثلين عن الأحزاب الوطنية الموجودة آنذاك وهي: حركة انتصار الحريات الديمقراطية، والاتحاد الدّيمقراطي للبيان الجزائري، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والحزب الشيوعي الجزائري.[4]

---

[1] عبد الرحمان بن إبراهيم العقون، **الكفاح القومي والسياسي**....، ص412.

[2] معروف أن بداية الحزب الشيوعي الجزائري كانت ضمن الحزب الشيوعي الفرنسي، وقد حافظ على أيديولوجيته المعادية لتيارات الحركة الوطنية منذ إنشائه سنة 1936، حتى أنه حمل مسؤولية مجازر ماي 1945 للحركة الوطنية.

[3] عامر رخيلة، **مرجع سابق**، ص 128.

[4] انظر: **المرجع السابق**، ص 129.

خلاصة:

حاولت تيارات الحركة الوطنية إعادة بناء نفسها بعد مجازر ماي 1945، وعلى عكس تجربتها خلال العقدين السابقين، حاولت هذه الحركات تنسيق جهودها وتحقيق بعض التقارب فيما يتعلق بالنضال السياسي الرامي إلى انتزاع الحقوق السياسية، وقد أدّى سلوك الإدارة الاستعمارية في التضييق على هذه الأحزاب إلى تعزيز التنسيق والعمل المشترك بينها.

المحاضرة السّابعة

المنظمة الخاصة

تمهيد:

ظلّت فكرة إنشاء تنظيم سري مهمته التحضير للكفاح المسلح تتداول على نطاق ضيق في الحركة الوطنية، وكانت هناك العديد من المحاولات منذ سنة 1939، لكن لم يكتب لها النجاح والاستمرار، على غرار تنظيم "لجنة شباب بلكور" "CJB"، الذي قام ببعض النّشاطات شبه العسكرية كالتجنيد والتّدريب وسرقة الأسلحة من المعسكرات الأمريكية والإنجليزية الموجودة في سهل متيجة[1]، وقبل ذلك أنشأ عدد من المناضلين "لجنة العمل الثوري لشمال أفريقيا" "CARNA"، بعد اتصالات مع ألمانيا سنة 1938، بهدف الحصول على المساعدة دول المحور لتفجير الثورة، لكن مصالي عارض الفكرة وتم فصل جميع أعضائها من حزب الشعب[2]، ويمكن القول إنّ إنشاء المنظمة الخاصة كان محصلة لكل تلك المحاولات المحدودة من قبل.

1 – محاولات سابقة للمنظمة الخاصة:

1 – 1 لجنة العمل الثوري لشمال أفريقيا:

[1] M'HAMED YOUSFI, **L'Algérie en marche** tome1, Enal, Alger, 1985, p35.

[2] محمد عباس، **رواد الوطنية**، منشورات دحلب، الجزائر، 1992، ص 100.

أنشأت هذه اللّجنة من قبل عدد من المناضلين بينهم راجف بلقاسم وياسين عبد الرحمان، ومحمد طالب، وعمارة رشيد. وذلك بعيدا عن قيادة حزب الشعب التي كانت في السجن، وقد استغل هؤلاء الدّعاية الألمانية التي كانت تحثّ المستعمرات على الثّورة ومقاومة الاستعمار، وقد ذهب وفد من المنظّمة النّاشئة إلى ألمانيا، ومكث في ألمانيا قرابة شهر (من 15 جوان إلى 20 جويلية) تدرّبوا خلاله على حرب العصابات وطرق التّخريب[1]، لكن قيادة الحزب كانت تتخوّف من الفكرة النّازية لذلك أبعدت أعضاء اللّجنة من حزب الشّعب، وعارضت فكرة التّنسيق مع دول المحور.

1 – 2 لجنة شباب بلكور:

مع سقوط فرنسا واحتدام الحرب العالمية الثانية، بادر مجموعة من الشّباب المنخرط في حزب الشّعب إلى تشكيل مجموعة ثورية صغيرة في حي بلكور بالعاصمة أطلق عليها اسم "لجنة شباب بلكور"، وهذا سنة 1942، ويمكن القول أنّها كانت النّواة الأولى للمنظّمة الخاصّة، إذ أنشأها محمد بلوزداد الذي أصبح أول قائد للمنظّمة الخاصة، وقد قامت هذه اللّجنة بأعمال شبه عسكرية كما أسلفنا مثل توزيع المناشير والاتصال بالجماهير وتوعيتهم بقضية تقرير المصير والاستقلال ومناهضة التجنيد الإجباري، كما كانت ذات المجموعة تقوم بسرقة الأسلحة من معسكرات الحلفاء وتخزينها بالإضافة إلى التجنيد والتدريب[2]. لكن المشكلة أن هذا التنظيم لم يتوسع إلى باقي المدن.

في سنة 1944 تحوّلت هذه اللجنة إلى ما يشبه فريق حماية لاجتماعات الحزب، بعد أن تمّ اختيار 20 شابا بينهم محمد بلوزداد ومصطفى عبد الحميد ويوسف حداد، لتكوين مجموعة مسلحة مهمتها تأمين اجتماعات الحزب، وتأديب غلاة الخونة والمعمرين والبوليس، وقاد المجموعة محمد بلوزداد[3].

1 – 3 مجموعة أوعمران بأكاديمية شرشال:

[1] عامر رخيلة، **مرجع سابق**، ص 110.

[2] انظر: مصطفى سعداوي، **المنظمة الخاصة ودورها في التحضير لنوفمبر 1954 (1947 – 1954)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص 31.

[3] **المرجع نفسه**، ص 32.

جنّد الرّقيب أوعمران زهاء 40 جزائريا[1] داخل مدرسة مختلف الأسلحة بشرشال كان بينهم معسكري قدور، وعلي راسم، ومحمد شريفي وآخرون، وتمّ التّخطيط للاستيلاء على مخازن السّلاح، والصعود بها إلى الجبل، وبعد مجازر ماي 1945 وشى أحد أعضاء المجموعة بزملائه قبل تنفيذ مخططهم وتم تفكيكها[2].

2 – تأسيس المنظمة الخاصة:

شهد المؤتمر الذي نظمه حزب الشعب يومي 15 و16 فيفري 1947 بروز اتجاهات رئيسية تختلف في النّهج النضالي لحزب الشعب، ويُجملها الباحث إبراهيم لونيسي في ثلاثة تيارات أولها التّيار الشّرعي الذي كان يرى الاستمرار في النّضال السياسي الشرعي، وثانيها تيار حزب الشّعب الذي كان يتمسك باستمرار النضال السّري لحزب الشعب، وثالثها التيار الثوري الذي يرى البدء في عمل مسلح بتشكيل تنظيم عسكري سري.[3] لكن الكثير من الدراسات أثبتت وجود تيارين متصارعين هما التّيار السّياسي الشّرعي، والتّيار الثوري، وما يمكن تسجيله في هذا المؤتمر الحضور القوي للشّباب من الذين خَبِروا السّجون الفرنسية وكانت لهم سوابق في الميل إلى العمل الثّوري، كما أنّ المؤتمر عُقِد وسط خلافات حادّة بدأت منذ قرار الحزب بالمشاركة في الانتخابات وتأسيس حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

تُشير الشّهادات التّاريخية إلى أن هذا المؤتمر بدأ أشغاله بحادثة غريبة حين أشهر المناضل بناي مسدسه ووضعه فوق الطاولة، وطلب موافقة المؤتمر على قرار بإعدام كل من يكشف أعمال المؤتمر ومداولاته، أو أسماء الحاضرين فيه، وقد ساد الكثير من اللّغط على هذا الاقتراح غير أنّ محمد بلوزداد اقترح في الأخير استبدال عبارة "ينفذ فيه حكم الإعدام" بـ"يستحق حكم الإعدام"[4]،

---

[1] لا يمكن حصر جميع المحاولات التي قام بها المناضلون بعيدا عن قيادة الحركة الوطنية، فكل مناضل متشبع بفكرة الاستقلال كان مشروع متمرد، وقد استمرت المحاولات حتى بعد تأسيس المنظمة الخاصة، مثال على ذلك مجموعة الخارجين عن القانون. انظر شهادة أحمد قادة للشروق اليومي في:

https://2u.pw/hL6nx

[2] مصطفى سعداوي، **مرجع سابق**، ص32.

[3] إبراهيم لونيسي، **المنظمة الخاص L'os أو المخ المدبر لثورة افقاتح من نوفمبر 1954**، مجلة مصادر تاريخ الجزائر المعاصر، العدد 6، ص 55.

[4] انظر: مصطفى سعداوي، **مرجع سابق**، ص 49.

وشهد المؤتمر نقاشات حادة حول توجهات الحزب، وأخذت قضية الكفاح المسلّح حصّة الأسد في النّقاش إذ كان الجميع متّفق على ضرورة الإعداد للكفاح المسلّح لكن اختلفوا في موضوع إعلان الثّورة. والغريب أنّ الحاضرين صوّتوا على نقطتين تبدوان متناقضتان هما، المشاركة في الانتخابات، وإنشاء المنظمة الخاصة، ويمكن حصر نتائج هذا المؤتمر في النقاط الثلاثة التّالية:

- تكريس حركة انتصار الحريات الديمقراطية كواجهة سياسية.
- الإبقاء على حزب الشعب كتنظيم سري.
- تأسيس تنظيم شبه عسكري مهمته التحضير للثورة المسلحة.[1]

ورغم قرار الحزب بمواصلة العمل السّياسي تحت لواء حركة الانتصار، إلّا أن هذا المؤتمر يعد بحق انتصارا لافتا للاتّجاه الثّوري الذي فرض منْطِقَه وافتكَّ قرارا بإنشاء المنظمة الخاصة، وكلف محمد بلوزداد بقيادتها.

3 – هيكلة المنظمة الخاصة:

بعد تعيينه قائدا للمنظمة الخاصة، كان على محمد بلوزداد العثور على العناصر الثّورية التي تتوفّر فيها جملة من الشّروط، ونظرا لوضعه الصّحي الذي بدأ يتدهور، استعان بالمناضل حسين آيت أحمد، وفي المحصّلة تم اختيار 300 مناضل ليشكّلوا النّواة الأولى للمنظّمة الخاصة، وكانت هيكلتها كالآتي:

- آيت أحمد حسين نائب الرئيس.
- محمد بوضياف مسؤول عمالة قسنطينة.
- محمد متروك مسؤول منطقة الشّلف حاليا.
- عمارة ولد حمودة مسؤول منظمة القبائل.
- جيلالي رقيمي مسؤول عمالة وهران.

[1] انظر: مصطفى سعداوي، **مرجع سابق**، ص 57،

- بلحاج الجيلالي عبد القادر المدرب العام.

- محمد يوسفي مسؤول شبكات الاستعمالات والاتصالات.

تمّ اعتماد تنظيم هرمي للمنظّمة على شكل عنقود العنب، إذ يشكّل كل ثلاثة أفراد مجموعة، وتشكّل كل ثلاث مجموعات فصيلة، وتشكل كل ثلاث فصائل مفرزة.

4 – أعمال المنظمة الخاصة:

4 – 1 التّجنيد:

تشير المصادر التاريخية إلى أن هدف المنظمة الخاصّة كان تجنيد 4000 مناضل، لكنّها لم تستطع تجنيد سوى 2000[1]، وذلك لأن قادة المنظّمة الخاصّة اعتمدوا طريقة انتقائية في اختيار المناضلين الذين تتوفّر فيهم الشّروط للالتحاق بالمنظمة الخاصة، وتم التركيز في ذلك على قدماء حزب الشعب.

وقد تم تحديد شروط الالتحاق في المادة الثّانية من القانون الأساسي للمنظّمة، وتتمثّل في الأمانة والشّجاعة والنّشاط والثبات والقدرة الذّاتية، كما تم تحديد عاملين أساسيين في اختيار المرشّحين للتجنيد هما:

- اختيار العناصر الشّجاعة القادرة عن الانقطاع عن الحياة الحزبية.

- اختيار العناصر غير المعروفة سياسيا.[2]

4 – 2 التكوين السياسي:

أعطت المنظمة الخاصة اهتماما خاصا للتّكوين السّياسي، لأنّه أهم من التّدريب العسكري، فقد كانت المنظمة مدرسة لتكوين الإطارات الوطنية، وغرس روح الجهاد والتّضحية فيهم، وحسب

[1] Ahmed Mahsas, **Le mouvement révolutionnaire en Algérie**, de la Première Guerre mondiale à 1954, L'ahramattan, Paris 1979, p 275.

[2] إبراهيم لونيسي، **مرجع سابق**، ص 57.

محمد بوضياف، فإنّ المجنّد كان يتلقى دروسا حول صفات المناضل الثّوري، وحقوقه وواجباته، ودوره، وغرس روح التّضحية والمبادرة ونكران الذات، وكيفية تصرفه مع البوليس[1]

ولأجل التحضير للكفاح المسلح حاول قيادة المنظمة الخاصة الاستفادة من كل التجارب في العالم، وفي هذا السياق يقول حسين آيت أحمد في مذكراته: "بعد أن أصبحتُ عضوا في هيئة أركان المنظمة الخاصّة؛ حملت كل وثائقي، وأخذتها عند بلحاج جيلالي، وكان من بينها مجموعة من الكتب الخاصة بالحرب الثّورية وحرب العصابات ...وكان أحمد مزغنّة يسلّمني باستمرار كل الوثائق التي كان يتحصل عليها بكونه نائب في لجنة الدفاع الوطني في البرلمان. كنت أقرأ بتمعّن كل ما له علاقة بالميزانية العسكرية والعمليات العسكرية في الهند الصينية ومن خلال هذه الكتب والوثائق، قمنا بتحضير كتاب عسكري يخصّ استعمال السّلاح والمتفجّرات والمبارزة الفردية وبعض المبادئ في التكتيك الحربي للعصابات كغلق الطرق والغارات"[2]

4 – 3 التسليح:

تركز عمل المنظمة الخاصة بعد إنشائها على توفير السلاح، وقد اجتهد أعضاؤها في الحصول عليه بكل الطرق، وفي هذا السياق طلب من محساس الانتقال إلى بسكرة للحصول على مبلغ 300 ألف فرنك، ومن هناك علم أن السلاح متوفر بكثرة في منطقة وادي سوف فذهب لمراقبة هياكل الحزب في الظاهر بينما هدفه جمع السلاح[3].

وقد تعددت عمليات المنظمة الخاصة للحصول على السلاح من المهربين، إذ كانت تجارة السلاح والذخيرة رائجة، وقد اعتمدت اللامركزية في التسليح إذ قامت كل منطقة بجمع السلاح وتخزينه.

المحاضرة الثامنة

[1] Slimane Chik**, L'Algérie en armes**, 1981, p 74.

[2] حسين آيت أحمد، **روح الاستقلال– مذكرات مكافح 1942 – 4952**، تر سعيد جعفر، منشورات البرزخ، 2002، ص 140.

[3] مصطفى سعداوي، **مرجع سابق**، ص 178.

5 – اكتشاف المنظمة الخاصة:

لم يُكتب للمنظّمة الخاصّة أن تستكمل مشروعها، فقد اكتشفت بعد ثلاث سنوات من قرار إنشائها، وتؤكّد الدّراسات التّاريخية أنّ العامين الأولين من حياة المنظّمة الخاصة أُنجز فيهما الكثير[1]، لكنّ الأزمة البربرية سنة 1949[2]، أضعفت هذه المنظّمة، بعد أن ساد الشّقاق داخل الحركة الوطنية، وثمّة أسباب أخرى لا يتّسع المجال لذكرها حالت دون تحقيق المنظمة لمشروعها، على رأسها عدم جدّية قيادة الحركة الوطنية في التّوجه نحو الكفاح المسلّح.

تتعدّد الرّوايات التّاريخية، وتتناقض فيما بينها حول أسباب انكشاف المنظّمة الخاصّة، لكن تتّفق كلها على أنّ ذلك حدث بعد عملية تبسة الفاشلة، التي حاول من خلال أعضاء في المنظمة الخاصّة تأديب أحد الأعضاء، ويُجمع المؤرّخون على أنّ طول عملية التّحضير للكفاح المسلّح، ساهم في انكشاف المنظّمة الخاصة، وتُشير المصادرُ التّاريخية إلى أنّ المنظمة الخاصة كانت جاهزة لتّفجير الثّورة سنة 1949[3]، وأنها قادتها طلبوا من قيادة الحزب، إمّا إعلان الثّورة أو حلّ المنظّمة الخاصّة، لكن قيادة الحزب رفضت المقترح بسبب عدم ملاءمة الظروف[4]، فلا هي قبلت بتفجير الثورة ولا هي حلت المنظمة الخاصة.

أسباب اكتشافها:

يتداول الدّارسون الكثير من الرّوايات حول أسباب انكشاف المنظمة الخاصة، وبينها الاتّهام الموجّه إلى جيلالي بلحاج عبد القادر، الذي أُلقي عليه القبض في مارس 1950، وأُطلق سراحه بعض فترة، فقد نبّه حسين لحول قيادة الأركان من كونه قد أدلى بمعلومات عن المنظّمة إلى الأمن الفرنسي، ونصحهم بالاحتياط منه. وما يرجّح هذه الفرضية، هو المسار الذي أخذه جيلالي بلحاج بعد ذلك، حين تمكّن من الانضمام مرة أخرى إلى النّضال، وخلال هذه المرحلة أصبح مخبرا

---

[1] لا يتفق المؤرخ محمد العربي زبيري مع عدد من المؤرخين بينهم محمد حربي، على كون المنظمة الخاصة كانت هيئة شكلية منذ تأسيسها، ويقول إنّ الثورة التحريرية تم تفجيرها بأسلحة هربتها المنظمة الخاصة.

[2] ينظر: محمد العربي زبيري، **مرجع سابق**، ص 184.

[3] علي كافي، **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 – 1962**، دار القصبة، الجزائر، 1999، ص 36.

[4] عبد المالك بوعريوة، اكتشاف المنظمة الخاصة وأثره على الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، مجلة البحوث التاريخية، مجلد 5، ع 1، الجزائر 2021، ص 226/ 227.

للأجهزة الأمنية الفرنسية[1]، وبعد اندلاع الثورة كوّن جيشا وأصبح مناهضا للثورة، وكان يُشار إليه باسم "كوبيس"[2].

وبرأي المؤرّخ محمد العربي زبيري، فإنّ هذه الرّواية تخفّف المسؤولية عن المناضلين الذين نفّذوا عملية تبسة[3] وانتهى الأمر بانكشافهم، لأنّ جيلالي بلحاج عبد القادر كان مسؤولا وطنيا ومكلّفا بالتّدريب في المنظّمة الخاصّة ولديه علم بتفاصيل التّنظيم[4]، وأماكن إخفاء السّلاح وغيرها، بينما المناضل عبد القادر خياري الذي حاولوا تأديبه في تبسة وفر إلى البوليس السّري كان عضوا بسيط لا يعرف تفاصيل التنظيم الهرمي للمنّظمة الخاصة.

إنّ استقراء كل ما قيل عن حادثة تبسة يوصل إلى حقيقة واحدة، هي أنّ هذه الحادثة عجّلت بإعلان اكتشاف المنظّمة الخاصة، ولم تتسبّب في اكتشافها، أي أنّ الكثير من المعلومات كانت بالفعل بحوزة الاستخبارات الفرنسية، لكنها كانت تحتفظ بها إلى غاية اكتمال الصّورة، وما فعلته حادثة تبسة أنّها عجّلت بتحرّك الأمن الفرنسي ضدّ المنظّمة الخاصّة.

بعكس بلحاج جيلالي عبد القادر، فإنه لم يصدر أي نشاط معاد للحركة الوطنية أو للثورة التحريرية من قبل عبد القادر خياري المدعو رحيم، الذي حاولوا اختطافه في حادثة تبسة، وقد روى هذا الأخير ما حدث له في مقابلة مع المؤرخ رابح بلعيد فقال إن خمسة عناصر من المنظمة الخاصة يقودهم ديدوش مراد جاؤوا لاختطافي يوم 18 مارس 1950، لكنني قاومتهم داخل السيارة فانحرفت بنا واصطدمت بشجرة، فنزل ثلاثة أشخاص لدفعها وفي هذه الأثناء حاولت الفرار لكنني تعرضت للضرب وأغمي علي ولم أستفق إلا وأنا في قسم الشرطة[5].

---

[1] مصطفى سعداوي، **المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة نوفمبر(1954 1947 – 1954)**، رسالة ماجستير غ م، جامعة الجزائر، 2007، ص 283.

[2] محمد العربي زبيري، **مرجع سابق**، ص 185.

[3] الذي حدث أن مجموعة من المناضلين نشرت خبر استقالتها من الحركة الوطنية تضامنا مع دباغين، بينهم رحيم لخياري وهو ذاته قائد فوج في المنظمة الخاصة، فأصبح هذا الأخير محل مراقبة من الاستخبارات الفرنسية، لذلك قرر ديدوش مراد قائد المنظمة الخاصة في قسنطينة اختطافه ونقله إلى الأوراس للحيلولة دون اعتقاله من قبل الفرنسيين، وأثناء تنفيذ العملية حدث خلل تقني وفشلت وفر رحيم لخياري إلى البوليس الفرنسي. ينظر شهادة محمد الطاهر عبد السلام في جريدة الشروق، تاريخ الاطلاع عليه، 12 ديسمبر 2021: https://2u.pw/o5W6S

[4] محمد العربي زبيري، **مرجع سابق**، ص 185.

[5] ينظر: رابح بلعيد، **شهادة حية حول مؤامرة 1950**، أسبوعية رسالة الأطلس، ع 134، الجزائر 1997، ص 11.

خلاصة:

لقد قيل الكثير في أسباب اكتشاف المنظمة وتداخلت الشّهادات التّاريخية وتضاربت فيما بينها، لكن الثابت أن قيادة الحركة الوطنية تتحمل فشل هذا المشروع، وذلك بسبب عدم جديتها في التوجه نحو الكفاح المسلح، لكن قدماء المنظمة الخاصة أعادوا تجميع أنفسهم بعد سنوات من الانكفاء، وبعثوا من جديد مشروع المنظمة الخاصة بتأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

المحاضرة التاسعة

القانون الأساسي للجزائر "سبتمبر 1947" وموقف الجزائريين منه

تمهيد:

أفرزت أحداث ماي 1945 واقعًا سياسيًا جديدًا، وحاولت الإدارة الفرنسية امتصاص الغضب العارم النّاجم على المجازر المروّعة بسلسلة من القوانين بينها قانون العفو العام، ثم القانون الأساسي للجزائر "Le Statut de L'algerie" الذي أقره البرلمان الفرنسي في 20 سبتمبر 1947، بعد مناقشات سياسية طويلة في فرنسا في سياق الإصلاحات السياسية التي باشرتها الجمهورية الرابعة. وهو يحتوي على 12 فصلا تضم 60 مادة، وقد تناول الفصل الأول طبيعة النّظام السّياسي، أما الفصل الثاني فنص على الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للجزائريين، وتناول الفصل الثالث تركيبة المجلس الجزائري، أما الفصل الرابع فقد خُصص للنّظام التشريعي، وتضمن الفصل الخامس الميزانية فيما تناول الفصل السادس الحكومة الجزائرية، وخُصّص الفصل السابع للسلطة القضائية والثامن لتثميل فرنسا في الجزائر، وجاء في الفصول الأخرى النّظام الإداري والهيئات المحلية، والأنظمة الانتقالية[1].

أهداف القانون:

[1] سعد طاعة، **دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر، 1947–1956**، دار كوكب العلوم، 2012، ص 52.

يهدف هذه القانون بشكل عام إلى تحسين أوضاع الجزائريين وإدماجهم في الحياة السياسية والاقتصادية في ظاهره، لكن باطنه كان الإبقاء على السيطرة الفرنسية وإدماج الجزائر بشكل تام في الاتحاد الفرنسي، وتكريس فكرة الجزائر فرنسية[1]. فقد نصت مادته الأولى على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا

موقف الجزائريين من القانون:

1 – موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

كان أول رد فعل للاتحاد الرسالة التي وقعها أعضاؤه في مجلس الجمهورية الذين قدموا استقالتهم وقالوا في الرسالة"إننا نحتج ضد قانون الجزائر التنظيمي، الذي فرضه البرلمان الفرنسي، على أغلبية السكان الجزائريين، وعلى هذا الأساس نوجه لكم استقالتنا من عضوية مجلس الجمهورية....إننا نرى في هذا القانون تناقضا مع دستور الجمهورية الرابعة"[2]

2 – موقف حركة انتصار الحريات الديمقراطية:

رفضت حركة الانتصار القانون جملة وتفصيلا، وتحرّك أعضاؤها شعبيا رافعين شعارات "رفض كل دستور ممنوح" و"الكلمة للشّعب"، و"ما أُخذ بالقوة لا يُسترد إلا بالقوة"، و"الحرية لا تُمنح بل تُؤخذ"[3]. لكنّ الغريب في هذه الحركة أنّ شاركت في الانتخابات التي نص عليها هذا القانون رغم رفضها له.

موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

رفضت الجمعية قانون 20 سبتمبر 1947 على لسان رئيسها الشيخ البشير الإبراهيمي، الذي قال "إنّ الأحزاب الفرنسية من اليمين إلى اليسار شأنها الاختلاف في كل شيء، لكنها اتفقت على احتقارنا، وعدم المبالاة بنا في كل شيء يخصنا وهو دستور الجزائر، فوضع كل حزب للجزائر دستور، بنى أصوله وفروعه على ما يوافق هوى حزبه، لا على ما يوافق مصلحة الجزائر ورغبة أهلها،

---

[1] يحي بوعزيز، **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 123.

[2] سعد طاعة، **مرجع سابق**، ص 92.

[3] عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830–1962**، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. ص 368.

وكأن الوطن موات وكأن أهله أموات، وكأن تسعة ملايين مسلم، كلّهم أطفال قاصرون، يتحكم في مصلحتهم الأوصياء والقضاة، وليس فيهم رجل رشيد، وسبب تنازع الأحزاب ومعاكسة الحكومة وُلد هذا الدستور الأبتر الذي أنتم ومجلسكم من ثمراته"[1]

موقف الحزب الشيوعي الجزائري:

على عكس تيارات الحركة الوطنية فإن الحزب الشيوعي الجزائري وافق على القانون الأساسي للجزائر، بل إن أعضاءه ساهموا في صياغته، غير أن الحزب تحفز على بعض بنوده خاصة ما يتعلق بمواضيع اللغة العربية وفصل الدين عن الدولة، وفي هذا السياق قال رئيس الحزب عمار أوزقان "عن القانون الأساسي يمكن أن يخلص الجزائر من النظام الاستعماري"[2] لكن لاحقا غير الحزب الشيوعي الجزائري موقفه من القانون، وأصبح موقفه قريبا من تيارات الحركة الوطنية الأخرى، وذلك على إثر تزوير الانتخابات، وعدم الإيفاء بالوعود المتعلقة بترسيم اللغة العربية وفصل الدين عن الدولة.

خلاصة:

لم يكن القانون الأساسي للجزائر سوى محاولة من فرنسا لتكريس سيطرتها على الجزائر، وكان التطبيق لهذا القانون أسوأ من القانون نفسه، إذ أقدمت الإدارة الاستعمارية على تزوير الانتخابات في الفترة بين 1948 و1951. ورغم أن الأحزاب الجزائرية رفضت هذا القانون إلا أن عملت بمقتضياته من خلال الاندماج في الفعل السياسي والمشاركة في الانتخابات، من منطلق التعامل مع الأمر الواقع، ومع ذلك تدخلت الإدارة الاستعمارية لمنعهم من تحقيق مكاسب سياسية.

المحاضرة العاشرة

[1] أحمد مريوش، **دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الحركة الوطنية مابين 1931–1952**، مجلة الرؤية، العدد2، الجزائر، 1996، ص133.

[2] طاعة ساعد، مرجع سابق، ص 98.

أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية

تمهيد:

تعود جذور الأزمة التي شهدتها حركة الانتصار للحريات الديمقراطية إلى سنة 1945، حين تباينت الأفكار والاتجاهات داخل حزب الشعب، وتجسدت فيما بعد في هزات داخلية حين أصبحت المواجهة شبه مباشرة بين مشروعين متناقضين داخل الحزب هما المشروع السياسي الذي يرى جدوى في مواصلة النضال السياسي الشرعي عبر الانتخابات والمشروع الثوري الذي كان يغط باتجاه إعلان الثورة.

بدايات الأزمة:

كان الخلاف الذي وقع مع لمين دباغين أبرز إرهاصات الأزمة، خاصة أن الجهود التي بذلها في سياق التحضير للثورة والتي كللت بالنجاح لم تقابل بالاهتمام من قبل القيادة، وفي هذا السياق يقول المجاهد حامد روابحية[1] في شهادته، إنه لما عرض لمين دباغين مشروع إعلان الكفاح المسلح على القيادة قوبل بالرفض من قبل أغلب الأعضاء وهو ما دفعه للقول في اجتماع للجنة المركزية سنة 1949 هل نحن نعمل للثورة أم لمجرد التوعية الوطنية؟[2]

وتمّة أحداث متلاحقة عمقت الخلافات داخل الحركة الوطنية مثل الأزمة البربرية سنة 1949، ثم اكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1950، وحلها سنة 1951، وهي كلها أحداث ساهمت في ضرب استقرار حركة انتصار الحريات الديمقراطية وخلق فجوات بين هيئاتها القيادية ومع القواعد النضالية.

وقد دبّ الخلاف كذلك في طريقة تسيير الحزب في ظل السّيطرة المطلقة لرئيسه مصالي الحاج، ففي سنة 1950 حاول أعضاء الحزب وضع مخطط لهياكل الحزب غير أن الآراء اختلفت حول

[1] هو مناضل في الحركة الوطنية ومجاهد في جيش التحرير كانت له أدوار كبيرة قبل الثورة وأثناءها، توفي سنة 2006.

[2] إبراهيم لونيسي، **مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية**، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 20.

دور رئيس الحزب وصلاحياته، غير أنهم في النهاية رفضوا انفراد رئيس الحزب بالقيادة مدى الحياة[1]. ومن هذا بدأ الخلاف يتوسّع.

مؤتمر أفريل 1953...بداية الانقسام:

تفاعلت الأزمة داخل الحزب واشتدت بعودة مصالي الحاج من المشرق العربي إلى باريس سنة 1951[2]، وخلال هذه المرحلة تحرك أعضاء المكتب السياسي على مستوى القاعدة النضالية ومع باقي الأحزاب فبعد انتخابات 17 جوان التي زورتها الإدارة الاستعمارية وخسر فيها الحزب المقاعد الخمسة، عمدت قيادة الحزب في الداخل إلى التحالف مع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري، وتم إنشاء "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية والديمقراطية" وهو التحالف الذي تحفظ عليه رئيس الحزب مصالي الحاج[3].

واستمرت الخلافات بين الطرفين لكنها بقيت حبيسة الهيئات القيادية، ووصلت إلى غاية استقالة حسين لحول من منصبه كأمين عام وانتخب مكانه بن يوسف بن خدة، الذي يقول عن هذه المرحلة "كان الوهن قد نال من قيادة الحزب بسبب ما أصابها جراء أزمة النزعة البربرية وانسحاب أربعة من قيادييها البارزين واكتشاف المنظمة الخاصة و تفكيكها وما تلا ذلك من اعتقالات بالمئات سوء انضباط عدد من النواب وجفاء الجماهير بسبب ما أصابها من عناء وضجر واستياء".[4]

كان استياء أعضاء اللجنة المركزية من التصرفات الانفرادية لمصالي الحاج كبيرا، ففي سنة 1952 قام رئيس الحزب بزيارة إلى الجزائر كانت محل تحفظ من اللجنة المركزية، وقد جاء ذلك في تقرير صادر عنها يقول "لقد أثبتت أحداث 4 ماي 1952 والأحداث التي أعقبتها أننا كنا ضحايا لتحريض بوليسي، وأن إصرار مصالي الحاج على القيام بجولته في الجزائر مهما كلفه الأمر، وعدم خضوعه للنظام، وازدرائه بتعليمات الإدارة قد أدى إلى وقوعه في شراك التّحريض، كما أوقع معه

---

[1] توفيق برنو، **ازمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية 1953 وقضية الصراع بين جبهة التحرير الوطني والحركة المصالية**، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد5، 2010، ص373.

[2] **المرجع نفسه**، ص 338.

[3] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، لبنان: دار الغرب الإسلامي، 1997، ص326.

[4] بن يوسف بن خدة، **جذور أول نوفمبر 1954**، ترجمة:مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية، الجزائر 2012، ص274.

الحركة في هذا الشّراك، وكانت النّتيجة مفجعة، خمسة قتلى، وعشرات الجرحى، ومئات المقبوض عليهم"[1]، وفي هذا السياق يقول بن خدة "لم يعر مصالي أدنى اهتمام لتوصياتنا وإلحاحنا، بل دعا المناضلين المحليين إلى حشد الجماهير في كل محطة من محطات زياراته فوقعت مشادات ومناوشات في كل من البليدة والصومعة"[2]

وفي هذا الجو المشحون بالصراعات والإخفاقات تمّ التحضير للمؤتمر الرابع، الذي سبقته مؤتمرات جهوية في كل من العاصمة وقسنطينة ووهران وتيزي وزو بإشراف كل من حسين لحول وعبد الحميد سيد علي، وصولا إلى المؤتمر الثاني الذي عقد أيام 4 و5 و6 أفريل 1953 بالعاصمة بحضور 100 مندوب من القواعد النضالية[3].

دارت نقاشات كبيرة في هذا المؤتمر حول القانون الأساسي للحزب، لأنّه يتحدث عن تقليص صلاحيات رئيس الحزب، وتمّ خلال المؤتمر إبعاد الموالين لمصالي الحاج من إدارة الحزب مثل مولاي مرباح وأحمد مزغنة[4]، وهو ما عمّق الخلافات مع رئيس الحزب.

تفجّر الصّراع وخروجه للعلن

في خضم هذه الصراعات عقدت اللجنة المركزية اجتماعها الدوري من 12 إلى 16 سبتمبر 1953، وخلاله قدم مولاي مرباح تقريرا يشير فيه إلى السياسة الإصلاحية للحزب ويطلب الصلاحيات الكاملة لرئيس الحزب[5]، لكن اللجنة المركزية رفضت هذا الطلب بحكم أنه يتناقض مع القانون الأساسي للحزب، كما رفضت في ذات الاجتماع استقالة بن يوسف بن خدة، وقررت إرسال وفد إلى رئيس الحزب للتّفاهم معه حول النّقاط الخلافية بين الطرفين، لكن رد مصالي كان سلبيا وقال لهم بالحرف "لا فائدة، عودوا إلى الجزائر، سوف أجيب في الوقت المناسب، أريد السلطات المطلقة وقرارا بالثقة المطلقة"[6]وفي اليوم الأول من سنة 1954، أرسل مصالي رسالة

---

[1] رابح بلعيد، **الحرب غير المعلنة بين مصالي وبن خدة، "رسالة الأطلس"**، العدد 37، ص 11.

[2] بن يوسف بن خدة، **المصدر السابق**، ص 280.

[3] محمد العربي زبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج 1، ص 189.

[4] توفيق برنو، **مرجع سابق**، ص 338.

[5] **المرجع نفسه**، ص 388.

[6] رابح بلعيد، **المصدر السابق**، ص 11.

يعلن فيها سحب الثّقة من أعضاء اللجنة المركزية، ويطلب السلطات المطلقة لنفسه، ويطرح النزاع على القاعدة النضالية[1]، حينها تفجّرت الخلافات بين اتّجاهين رئيسيين هما المركزيين والمصاليين، وتسربت أخباره إلى القاعدة النضالية، إذ أرسل مصالي مبعوثيه ليجوبوا في شتى أنحاء فرنسا والجزائر لشرح أسباب الأزمة من وجهة نظره.

انفراط العقد والانقسام النهائي:

بعد خروج الخلاف إلى العلن ونزوله إلى القواعد النضالية، أصبح رجوع الوضع إلى ما كان عليه من سابع المستحيلات خاصة بعد أن تطوّر الموقف إلى مواجهات عنيفة بين أنصار مصالي وأنصار اللجنة المركزية وفي هذه السّياق يقول بن خدة "اندلعت المشادات بين الفريقين في شوارع العاصمة وبعض المدن الأخرى ولم تتدخل الشرطة في الأمر لسبب بديهي"[2]واستمرت المناكفات إلى غاية عقد مؤتمر "هرنو" ببلجيكا في 16جويلية 1954، وهو بمثابة الإعلان الرسمي عن حدوث الانقسام في حركة الانتصار، إذ تم انتخاب مصالي رئيسا للحزب مدى الحياة وفصل أعضاء اللجنة المركزية من الحزب، وبينهم حسين لحول وعبد الرحمان كيوان، ومحمد يزيد، بمبرر الانحراف وعدم الطاعة وفض إعادة ممتلكات الحزب، وبعدها عقد المركزيون مؤتمرهم في الفترة بين 13 و16 أوت 1954، الذي أقصى مصالي الحاج وأحمد مزغنة ومولاي مرباح وأدان مؤتمر بلجيكا[3]

خلاصة:

لم يكن دافع الصراع في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الخلاف حول العمل الثوري، وإنما كان صراعا حول طريقة تسيير الحزب، ففيما كان الخلاف على أشده بين المركزيين والمصاليين كان ثلة من شباب الحركة الوطنية يجمعون أنفسهم لتجاوز الجميع والذهاب نحو الكفاح المسلح.

[1] بن يوسف بن خدة، **جذور أول نوفمبر**، ص 330.

[2] ين يوسف بن خدة، **مصدر سابق**، ص 334.

[3] توفيق برنو، **مرجع سابق**، ص 339.

المحاضرة 11

اللجنة الثورية للوحدة والعمل

تمهيد:

كانت أزمة الانقسام في حركة الانتصار للحرّيات الدّيمقراطية مقدّمة لظهور لجنة مكونة من قدماء المنظمة الخاصة التي قامت بهدف إنهاء هذه الأزمة وتحقيق التوافق في الهيئات القيادية، فهل نجحت اللجنة في مسعاها؟ وما نتائج عملها؟

ظهور اللّجنة الثورية

أشرنا في المحاضرة السّابقة إلى أن مصالي الحاج بادر إلى إخراج الأزمة في حركة الانتصار إلى العلن، ونستطيع القول إنّ ظهور اللّجنة الثورية للوحدة والعمل كان سببا مباشرا لما حدث، ومن خلال اسمها يتّضح أن مهمّة هذه اللّجنة كانت تتكون من شقين أولهما محاولة إنهاء الخلاف في قيادة الحركة الوطنية، والثاني العمل على تفجير الثّورة التحريرية.

فقد ظهرت هذه اللّجنة في مارس 1954، بإحدى أقدم مدارس حزب الشعب، وهي مدرسة الرشاد بالعاصمة[1]، وحاول أعضاء اللجنة الحياد إزاء الصراع وهذا ما أورده محمد بوضياف بقوله "كمسؤولين عن المنظمة الخاصة أعلمنا مصالي عن طريق فيلالي بأننا كمناضلي القاعدة سنبقى في مناصبنا دون أن ننحاز لأحد إذا التزم مصالي من جهته بحسم النزاع في الأوساط القيادية"[2] غير أن بن يوسف بن خدة في كتابة جذور أول نوفمبر يحاول التأكيد على أنّ أعضاء اللّجنة الثّورية كانوا قريبين من المركزيين، ويقول بأنّ اجتماعا حدث بين سيد علي عبد الحميد وحسين لحول مع محمد بوضياف في بيت لحول بالقصبة، وأنهما بصفتهما أعضاء في اللجنة المركزية حاولا إقناعه بصواب موقف المركزيين[3]. وحسب بن يوسف بن خدة دائما، فإنّ اللّجنة أطلقت جريدة سميت

---

[1] بن يوسف بن خدة، **مصدر سابق**، ص 336.

[2] محمد عباس، **ثوار عظماء، شهادات 17 شخصية ثورية**، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 18.

[3] بن يوسف بن خدة، **مصدر سابق**، ص 335.

"الوطني" بدعم من المركزيين وصدرت منها خمسة أو ستة أعداد ووزعت على جميع قسمات الحزب في الجزائر وخارجها. وقد برر محمد بوضياف اقترابهم من المركزيين للحصول على الدعم المادي والأدبي حتى أن افتتاحية جريدة الوطني كان يكتبها حسين لحول، وسلم المركزيون 7 ملايين فرنك للجنة لشراء المعدات اللازمة[1].

وبالعودة إلى المصادر التاريخية نجد أنّ اللجنة ظهرت في 23 مارس 1953، وكانت تهدف إلى إصلاح الحزب ووحدة قيادته، ودفعه من جديد إلى العمل الثوري، وتوضيح حقيقة الصراع للقاعدة، ومطالبتها بالوقوف على الحياد، وجعل اللجنة نواة ثورية لإعلان الكفاح المسلح[2].

يشير الباحثون إلى أنّ اللّجنة لم توفّق في مسعاها إلى إنهاء الانقسام، بل إنّ البعض منهم يشير إلى أنّها عمّقته بالانحياز إلى المركزيين، عكس المبادئ الذي قامت عليها، وهي عدم الانحياز إلى أحد الطّرفين المتصارعين في حركة الانتصار، ويقول محمد بوضياف في شرح أسباب اقترابهم مع المركزيين "كان من المستحيل في مارس 1954 ورغم الفوضى التي كانت تسود المنظمة اتخاذ اتصالات في هذه الأخيرة دون المرور بالأعضاء الدائمين...وما دام المصاليون قد ناوؤونا العداء كان لا بد من ربح الوقت بالتمتع بالوسائل المادية وعتاد الطبع والمجلات التي كانت بحوزة اللجنة المركزية"[3]

اجتماع مجموعة الـ22

لم توفّق اللّجنة الثورية للوحدة والعمل في مسعاها الأول وهو إنهاء حالة الانقسام، فقد وُجهت إليها تهمة الانحياز إلى المركزيين من قبل مصالي، وكانت هذه الانتقادات تصدر حتى من بعض العناصر الحيادية مثل محمد مشاطي الذي انتقد اللجنة بسبب انحيازها خاصة بعد أن أصدرت جريدة الوطني مؤكدا أن ذلك يعد تناقض مع أهدافها[4] .

---

[1] انظر: محمد عباس، **رواد الوطنية شهادات 28 شخصية**، دار هومة، 2009، ص 45.

[2] محمد لحسن زغيدي ومعراج اجديدي، **نشأة جيش التحرير الوطني، 1947 – 1954**، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص 60.

[3] محمد بوضياف، **التحضير لأول نوفمبر 1954**، تر: العربي كبوية، دار الخليل القاسمي، الجزائر 2010. ص 41.

[4] محمد مشاطي، **مسار مناضل**، تر: زينب قبي، دار الشهاب، 2010، ص 64.

لكن يبدو أن هذه الانتقادات أثّرت على أعضاء اللّجنة الثورية، لذلك فضّلوا تجاوز الجميع والتّحضير لاجتماع موسع بهدف التحضير للثورة التحريرية وهو الاجتماع الذي عّقد بالعاصمة في منزل المناضل الياس دريش، وتُشير بعض الشّهادات التّاريخية إلى أن هذا الاجتماع حضره 22 مناضلا[1] وانعقد يوم 25 جويلية 1954، بينما هناك رواية أخرى ساقها محمد بوضياف تشير فيها إلى أن الاجتماع عقد أواخر شهر جوان 1954[2].

وهو الاجتماع الذي خرج بقرار حل اللجنة الثورية للوحدة والعمل وانتخاب مجموعة الخمسة التي تولت التحضير للكفاح المسلح، وهي المجموعة التي انضم إليها كريم بلقاسم فيما بعد.

لقد كانت اللجنة الثورية للوحدة والعمل الخطوة الأولى في سياق التحضير للكفاح المسلح، وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت إليها بسبب تنسيقها مع المركزيين إلا أن هذه الأخيرة فضلت الذّهاب إلى العمل الثوري مباشرة عبر اجتماع مجموعة الـ22 التي قررت تفجير الثورة.

خاتمة:

إنّ الدّراسة الموضوعية لمسار الحركة الوطنية بكل تياراتها، تُثبت حقيقة تاريخية واحدة، هي أن معركة التّحرير شارك فيها جميع الجزائريين بكل توجّهاتهم السّياسية والإيديولوجية، فلم يكن النّضال السّياسي حكرا على تنظيم واحد أو توجه واحد، فقد كان تغيير أوضاع الجزائريين هدف كل التيارات على اختلاف مشاربها، وقد أدت الأحداث التّاريخية المتلاحقة إلى تحقيق التّقارب بين هذه التّيارات التي حاولت في البداية تنسيق جهودها في مواجهة الإدارة الاستعمارية، حدث ذلك سنة 1943، وخلال الخمسينيات عندما تكتلت الأحزاب الجزائرية على خلفية تزوير الانتخابات. وبعد اندلا ع الثورة التحريرية وتوسعها انضمت أغلب التيارات عدا البعض، وانصهر الجمع في جبهة التحرير الوطني.

[1] كان أغلب من المناضلين الصادقين الذين لبوا النداء دون أن تكون لهم القدرة المادية إذ تشير الروايات التاريخية إلى أن مصطفى بن بوليد وديدوش مراد تكفلا بتذاكر مجموعة قسنطينة، وعندما انتهى الاجتماع عادوا إلى قسنطينة على متن القطار، دون أن يسددوا التذاكر، كما اشتروا ثلاثة سندويتشات ودفعوا ثمن اثنين فقط، وهو ما دفع بن طوبال إلى القول مازحا "الثورة راكبة على الحرام" انظر: الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، المقاومة الوطنية والحركات السياسية حتى ليلة أول نوفمبر 1954، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 222.

[2] محمد عباس، **اغتيال حلم ...أحاديث مع محمد بوضياف**، دار هومة، 2009، ص 44.

صحيحٌ أن الانتقال من النضال السياسي إلى العمل العسكري في مواجهة الاحتلال الفرنسي تم بالتّدريج، ولم تكن الفكرة في البداية محل ترحيب من قيادة الحركة الوطنية، ذلك أن الاتجاه الثوري بدأ ضعيفا معزولا حتى داخل حزب الشعب، لكن مع الأحداث المتوالية بدأ هذا الاتجاه يكسب أنصارا جدد، لتتبلور فكرة التحضير للكفاح المسلح من خلال تأسيس المنظمة الخاصة، التي لم يكن مسارها سهلا بسبب طول التحضير وعدم جدية قيادة الحركة الوطنية في الذهاب إلى الكفاح المسلح، لكن مشروعها استمر رغم اكتشافها وحلها، إذ جمع أعضاؤها أنفسهم من جديد واستكملوا المشروع.

المصادر والمراجع:

أ – بالعربية:

1 – الكتب:

- آيت أحمد (حسين)، **روح الاستقلال– مذكرات مكافح 1942 – 4952**، تر سعيد جعفر، منشورات البرزخ، 2002.
- بوضياف (محمد)، **التحضير لأول نوفمبر 1954**، تر: العربي كبوية، دار الخليل القاسمي، الجزائر 2010.
- بن خدة (بن يوسف)، **جذور أول نوفمبر 1954**، ترجمة:مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية، الجزائر 2012.

- الإبراهيمي (محمد البشير)، **آثار الإمام البشير الإبراهيمي، (1954 – 1956)**، جمع وتقديم أحمد طالب الإبراهيمي، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997.
- بوحوش (عمار)، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، لبنان: دار الغرب الإسلامي، 1997.
- بن العقون (عبد الرحمان بن إبراهيم)، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الأولى 1920 – 1936**، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- بوعزيز (يحي)، **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- حربي (محمد)، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوني، دار موفم للنشر، الجزائر، 1994.
- حربي (محمد)، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوني، موفم للنشر.
- رخيلة (عامر)، **8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية.
- زغيدي (محمد لحسن) واجديدي (معراج)، **نشأة جيش التحرير الوطني، 1947 – 1954**، دار الهدى، الجزائر، 2012.
- زبيري (محمد العربي)، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج 1، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.
- سعد الله (أبو القاسم)، **الحركة الوطنية الجزائرية، (1900 – 1930)، 1992**، ط 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج 2.
- سعد الله (أبو القاسم)، **الحركة الوطنية الجزائرية (1900 – 1930)**، ج 3.
- سعداوي (مصطفى)، **المنظمة الخاصة ودورها في التحضير لنوفمبر 1954 (1947 – 1954)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006 .

- طاعة (سعد)، **دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر، 1947–1956**، دار كوكب العلوم، 2012.
- عباس (فرحات)، **الشباب الجزائري**، ترجمة أحمد منور، وزارة الثقافة، الجزائر 2007.
- عباس (محمد)، **رواد الوطنية**، منشورات دحلب، الجزائر، 1992.
- عباس (محمد)، **ثوار عظماء، شهادات 17 شخصية ثورية**، دار هومة، الجزائر، 2003.
- عباس (محمد)، **رواد الوطنية شهادات 28 شخصية**، دار هومة، 2009.
- عباس (محمد)، **اغتيال حلم ...أحاديث مع محمد بوضياف**، دار هومة، 2009.
- غيلسبي (جوان)، **الجزائر الثائرة**، تعريب خيري حماد، دار الطليعة، بيروت.
- كافي (علي)، **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 – 1962**، دار القصبة، الجزائر، 1999.
- لونيسي (إبراهيم)، **مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية**، دار هومة، الجزائر، 2007.
- مشاطي (محمد)، **مسار مناضل**، تر: زينب قبي، دار الشهاب، 2010.
- هلال (عمار)، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830–1962**، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

المقالات العلمية:

- حطيطوش (حدة)، وثنيو (نور الدين). **الشيخ الطيب العقبي ونشاطه الإصلاحي "1938 – 1947"**، "مجلة عصور الجديدة"، المجلد 10، ع 1 2020.
- روابحي (العياشي)، **مجازر 8 ماي في الجزائر وانعكاساتها على علاقة الإدارة الاستعمارية الفرنسية بالحركة الوطنية**، أعمال الملتقى الدولي الأول للجمعية العراقية للمخطوطات العلمية.
- زغيدي (محمد لحسن)، **استخلاص قيم اللحمة الوطنية من مسيرة أبطال الثورة التحريرية**، محاضرة ألقيت بغرداية في 3 يوليو 2018.

- زغيدي (محمد لحسن)، **أصدقاء الثورة الجزائرية من خلال نصوصها**، محاضرة ضمن أعمال ملتقى دولي بجامعة الشلف يومي 17 و18 نوفمبر 2014.
- المتحف الوطني للمجاهد، **الذاكرة**، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، المطبعة الجزائرية للمجلات، الجزائر، 1995.
- عكاش (عبد السلام)، **الصحافة الاستعمارية للشروق الجزائري ومجازر 8 ماي 1945**، "حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية"، ع 2، الجزائر، 2012.
- بوفروك (فاتح)، **أصداء مجازر 8 ماي 1945 بالجزائر في الصحف المصرية**، "مجلة عصور الجديدة"، **ع1، 2020**.
- عبد الناصر (عمر)، **مجازر الثامن ماي 1945 في الجزائر من وجهة نظر ثلاث صحف أسبانية**، "مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية".
- تيتة (ليلى)، **8 ماي 1945 من خلال جريدة نيويورك تايمز الأمريكية**، "مجلة العلوم الإنسانية" جامعة محمد خيضر بسكرة. ع **26**. 2012.
- أوعامري (مصطفى)، **الحزب الشيوعي الجزائري والمسألة الوطنية 1920 – 1954**، "مجلة الحضارة الإسلامية"، العدد 49، 2016 .
- لونيسي (إبراهيم)، **المنظمة الخاص L'osأو المخ المدبر لثورة الفاتح من نوفمبر 1954**، "مجلة مصادر تاريخ الجزائر المعاصر"، العدد 6.
- بوعريوة (عبد المالك)، **اكتشاف المنظمة الخاصة وأثره على الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية**، "مجلة البحوث التاريخية"، مجلد 5، ع 1، الجزائر 2021.
- بلعيد (رابح)، **شهادة حية حول مؤامرة 1950**، أسبوعية رسالة الأطلس، ع 134، الجزائر 1997.
- مريوش (أحمد)، **دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الحركة الوطنية مابين 1931–1952**، "مجلة الرؤية"، العدد2، الجزائر، 1996.
- برنو (توفيق)، **ازمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية 1953 وقضية الصراع بين جبهة التحرير الوطني والحركة المصالية**، "مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ"، العدد5، 2010.

- بلعيد (رابح)، **الحرب غير المعلنة بين مصالي وبن خدة، "رسالة الأطلس"**، العدد 37.
- بودن (غانم)، **مساهمة الأمير خالد في بناء الحياة السياسية في الجزائر (1919 – 1924)**، "قضايا رؤى تاريخية"، ع 3، 2016.
- الإبراهيمي (محمد البشير)، **أنا**، "مجلة الثقافة"، العدد 97، 1985.
- بوكوشة (حمزة)، **مع ابن باديس في ذكراه**، "مجلة المعرفة"، 1964.
- حطيطوش (حدة)، ونور الدين ثنيو. **الشيخ الطيب العقبي ونشاطه الإصلاحي "1938 – 1947"**، "مجلة عصور الجديدة"، المجلد 10، ع 1 2020.

الصحف:

- **صحيفة الأهرام المصرية**، 13 ماي 1945.
- **صحيفة المصري المصرية**، ع 3456. 16 فيفري 1947.
- **صحيفة المصري المصرية**، ع 3513. 24 أفريل 1947.
- **صحيفة الإخوان المسلمين المصرية**، 26 جويلية 1945.
- **صحيفة الشروق الجزائرية، 12 ديسمبر 2021**.

بالفرنسية:

- Mohamed Yousfi **, L'Algerie en Marche**, Tome 1, éd ENAL, Alger, 1987, P65.
- André Nouschi, **La naissance du nationalisme algérien, 1914-1954**, Les Éditions de Minuit, 1962.
- Charles Robert Ageron, **Histoire de l'algérie contemporaine.**
- Mahfoud Kaddache**, Histoire du nationalisme algérien 1919-1951**, T 2
- **Dépèche de constantine**. 10 mai 1945.
- M'HAMED YOUSFI**, L'Algérie en marche** tome1, Enal, Alger, 19.
- Ahmed Mahsas, **Le mouvement révolutionnaire en Algérie**, de la Première Guerre mondiale à 1954, L'ahramattan, Paris 1979.
- Slimane Chik**, L'Algérie en armes**, 1981.
- Djeghloul Abdelkader, **Elements d'histoire culturelle algerienne**. Enal, Alger, 1984.

مواقع الأنترنت:

https://2u.pw/hL6nx
https://2u.pw/o5W6S

فهرس المحاضرات

مقدمة:.....2

المحاضرة الأولى: نشاط الحركة الوطنية قبل الحرب العالمية الثانية(1).....3

المحاضرة الثانية: نشاط الحركة الوطنية قبل الحرب العالمية الثانية (2).....8

المحاضرة الثالثة: مجازر ماي 1945.....13

المحاضرة الرابعة: تداعيات مجازر ماي 1945.....18

المحاضرة الخامسة: مجازر ماي 1945 في الصّحافة الدّولية..... 22.

المحاضرة السادسة: إعادة بناء الحركة الوطنية بعد 1945.....29

المحاضرة السابعة: المنظمة الخاصة.....34

المحاضرة الثامنة: اكتشاف المنظمة الخاصة:.....39

المحاضرة التاسعة: القانون الأساسي للجزائر "سبتمبر 1947" وموقف الجزائريين منه.....42

المحاضرة العاشرة: أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.....44

المحاضرة 11: اللجنة الثورية للوحدة والعمل.....49

خاتمة: 51

المصادر والمراجع:.....52